

Distr.: General
5 October 2022
Arabic
Original: English



المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام*

أولا - مقدمة

1 - أعدّ هذا التقرير عملاً بالبيان الرئاسي المؤرخ 26 تشرين الأول/أكتوبر 2010 (S/PRST/2010/22)، الذي طلب فيه مجلس الأمن إحالة تقارير سنوية إليه عن تنفيذ القرار 1325 (2000). ويتناول التقرير بالمتابعة توجيهات الأمين العام الصادرة للأمم المتحدة والأهداف الخمسة للعقد (2020-2030) التي أوضحها في تقريره عن المرأة والسلام والأمن لعامي 2019 و 2020، وهو يولي اهتماماً خاصاً للهدف المتمثل في جعل الدفاع غير المشروط عن حقوق المرأة من أبرز مؤشرات عمل الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن، ولا سيما حماية المدافعات عن حقوق الإنسان.

2 - وعلى الرغم من الاتفاق المعياري المبرم منذ عام 2000 والأدلة الموجودة على أن المساواة بين الجنسين تتيح طريقاً نحو السلام المستدام ومنع نشوب النزاعات، فإننا نسير في الاتجاه المعاكس. واليوم، يشهد العالم تراجعاً في المكاسب التي حققتها الأجيال في مجال حقوق المرأة، بينما لا تزال النزاعات العنيفة والنزاعات العسكرية والانقلابات العسكرية وحالات التشرد والجوع في تزايد.

3 - وتُظهر التحديات التي واجهت العمل السياسي الديمقراطي والشامل لجميع الأطراف في الآونة الأخيرة مرة أخرى أن معاداة المرأة والنزعة السلطوية تعزز كل منهما الأخرى وتتناقضان مع إمكانية تحقيق مجتمعات مستقرة ومزدهرة. وفي العديد من البلدان، استولت جماعات متطرفة عنيفة وجهات عسكرية فاعلة على السلطة بالقوة، وألغت الالتزامات السابقة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، واضطهدت النساء بسبب التحرش علناً أو لمجرد تدبير أمور حياتهن اليومية. ويركز هذا التقرير على النساء والفتيات على اختلاف مشاربهن، ويبين أن الجمع بين معاداة المرأة والنزعة السلطوية يؤدي أيضاً إلى زيادة العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية.

4 - ويوجد أحد أشد مظاهر هذا القمع في أفغانستان، حيث عيّنت حركة طالبان حكومة تتألف حصراً من الرجال، وأغلقت المدارس الثانوية للفتيات، وحظرت على النساء كشف وجوههن في الأماكن العامة، وقيدت حق المرأة في مغادرة منزلها، في جملة العديد من القيود الأخرى التي صدرت في العام الماضي.

* قُدم هذا التقرير لأغراض التجهيز بعد انقضاء الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن سيطرة المكتب المقدم للتقرير.



وظلت غالبية الفتيات خارج الفصول الدراسية لأكثر من 400 يوم، وتم إبعادهن عن مدارسهن في ما اعتقدن أنه سيكون أول يوم لعودتهن. ويجري حرمان ما يقرب من 20 مليون امرأة وفتاة أفغانية من حقوق الإنسان الأساسية المكفولة لهن، وقد اضطرت نسبة 51 في المائة من المنظمات النسائية العاملة في أفغانستان إلى إغلاق أبوابها⁽¹⁾.

5 - وأفغانستان ليست المكان الوحيد الذي شهد تراجعاً في حقوق الإنسان الواجبة للمرأة، وتبديد الآمال، وتأخر الإصلاحات، وعدم الوفاء بالحصص المخصصة للنساء، واستمرار القمع والعنف ضد النساء والفتيات. وفي معظم البلدان المتضررة من النزاعات، يمسك الرجال بزمام السلطة، وتُستبعد النساء بشكل هيكلي أو مباشر، وتُستهدف حقوق المرأة وحياتها عمداً.

6 - وفي العديد من البلدان، ولا سيما البلدان المتضررة من النزاعات، تقف النساء في طليعة الاحتجاجات ضد القادة المستبدين، وهن حازمات في رفضهن قبول التسويات السياسية التي لا تضمن حقوقهن. وفي بعض البلدان، تحقق المرأة انتصارات، بما في ذلك سن قوانين تكفل قدرًا أكبر من المساواة وإحراز تقدم في مجال تمثيل المرأة في دوائر صنع القرار. وتتوقع النساء اتخاذ إجراءات ملموسة بغرض إدماجهن، ويرفضن الاجتماعات الرمزية مع الجماعات النسائية أو إدراج صياغة في الصفقات دون مشاركتهن المباشرة.

7 - إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ليست مجرد رد على ما ارتكب من أخطاء تاريخية وما مورس من تهميش، بل هو فرصة للعمل بصورة مختلفة. ومن شأن فتح الباب أمام الإدماج والمشاركة أن يؤدي إلى إحراز تقدم هائل في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

8 - واستُرشِد في إعداد هذا التقرير ببيانات وتحليلات قدمت كياناً تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات السلام والأفرقة القطرية، وبمدخلات وردت من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، وتحليل لمصادر أخرى للبيانات معترف بها عالمياً. وهو يتضمن تقييماً للتحديات الراهنة وأمثلة على المسارات التي تُسلك من أجل التغيير.

ثانياً - أهداف العقد فيما يتصل بالمرأة والسلام والأمن: حماية حقوق الإنسان ومن يدافعون عنها

9 - في جميع أنحاء العالم، تم استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان بشكل متزايد بهجمات تؤدي إلى إخماد أنشطتهن في مجال الدعوة وتمنعهن من المشاركة في الحياة العامة. وقد أدى صعود نجم الجهات الفاعلة السياسية المتطرفة وعودة الانقلابات العسكرية وتغيير الحكومات على نحو غير دستوري إلى جعل عمل المدافعات عن حقوق الإنسان أكثر خطورة. ورداً على ذلك، دعا مجلس الأمن إلى اتخاذ تدابير لحماية الناشطات في مجال حقوق المرأة ومنظماتهن⁽²⁾. وفي عام 2022، عقد مجلس الأمن أول اجتماع رسمي له على الإطلاق يركز على الأعمال الانتقامية ضد النساء المشاركات في عمليات السلام والأمن. ومع ذلك،

(1) Afghanistan Gender in Humanitarian Action Working Group, "Research on challenges, barriers and opportunities for women-led CSOs in Afghanistan's Humanitarian Crisis", 30 March 2022, United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women).

(2) على سبيل المثال، انظر قرارات مجلس الأمن 2467 (2019) و 2493 (2019) و 2542 (2020) و 2567 (2021) و 2626 (2022).

عندما تحتاج الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى دعم طويل الأجل لكي تتمكن من تعزيز تدابير السلامة الخاصة بها، أو المساعدة الطارئة لأغراض الحماية أو النقل عندما تكون أكثر عرضة للخطر، غالبا ما تجد استجابة حكوماتها وشركائها الدوليين غير كافية.

10 - وفي عام 2021، تحققت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من 29 حالة قتل لمدافعات عن حقوق الإنسان وصحفيات ونقابيات في ثمانية بلدان متأثرة بالنزاعات. ومع ذلك، يعتقد على نطاق واسع أن هذا العدد أقل بكثير من العدد الفعلي للضحايا. فعلى سبيل المثال، تلقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا وحدها 1 116 شكوى تتعلق بتهديدات وهجمات موجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان - وكان ثلث هذه التهديدات والهجمات تقريبا موجها ضد نساء، وأفادت المفوضية بمقتل 12 مدافعة عن حقوق الإنسان، 7 منهن من نساء الشعوب الأصلية. وفي اليمن، واصلت الأطراف المتحاربة اضطهاد الناشطات السياسيات والأقليات الجنسية والجنسانية. وأفاد نشطاء سوريون بأن زميلاتهم فكرن في الانتحار بعد إرسال صور مزيفة لهن إلى عائلاتهن. وفي السودان، استهدفت العديد من النساء بالعنف والاعتقالات التعسفية والاحتجاز أثناء مشاركتهن في الاحتجاجات التي أعقبت الانقلاب. وفي أفغانستان، تعرضت عدة ناشطات للاعتقال أو المضايقة، وقُتل أو اختفى العديد منهن. واعتقلت أربع ناشطات إلى جانب أفراد أسرهن في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2022 بعد مشاركتهن في احتجاجات من أجل حقوق المرأة. وأفرج عنهن بعد احتجازهن بمعزل عن العالم الخارجي لعدة أسابيع، وذلك بعد ممارسة ضغوط متضافرة من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل. وفي ميانمار، قتل الجيش مئات المتظاهرات، بمن فيهن مدافعات عن حقوق الإنسان، وطالبات جامعات، وناشطات حقوقيات من أجل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسية، وصحفيات، ومؤثرات. واحتجزت آلاف الناشطات، وأبلغ عن عدة حالات اعتداء وسوء معاملة أثناء الاحتجاز.

11 - والهجمات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان ينذر جدا الإبلاغ عنها وتظل مجهولة في الإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة. وبوجه عام، من المرجح أن تُستهدف النساء بالعنف الجنسي والجنساني أكثر من الرجال وأن يتعرضن للإساءة اللفظية والمراقبة والعنف عبر الإنترنت. وفي حين أن جميع الناشطات يستهدفن بالتشهير وحملات تشويه السمعة وخطاب الكراهية على شبكة الإنترنت وخارجها، فإن الهجمات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان تستهدف عادة سلوكهن الشخصي أو سلوكهن الأخلاقي أو حياتهن الجنسية. ويواجه المدافعون عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وصمة عار وعنفًا غير عاديين، لأن عملهم كثيرا ما ينظر إليه على أنه يهدد المعايير الاجتماعية والجنسانية التقليدية. ويمكن للتشريعات التي تقيد المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية أن تزيد من هذه المخاطر. وغالبا ما يزداد أولئك الذين يهاجمون الناشطات في مجال حقوق المرأة جرأة بسبب القوانين التمييزية. ويمكن استهداف المدافعات عن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين على وجه التحديد بسبب نشاطهن وكذلك بسبب هويتهن الجنسية أو ميولهن الجنسية أو خصائصهن الجنسية. وتعرض بعض المدافعات عن حقوق الإنسان، ولا سيما النساء

ذوات الإعاقة، لخطر تشخيص حالتهم خطأً على أنها اضطرابات نفسية ووضعهم قسراً في مرافق الطب النفسي لإسكاتهم⁽³⁾.

12 - ومنذ عام 2018، تعرضت أكثر من ثلث النساء اللواتي تمت دعوتهم لمخاطبة مجلس الأمن بمساعدة فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن لأعمال الانتقام والترهيب. وعندما أجرت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) استقصاء لممثلات المجتمع المدني اللواتي قدمن إحاطة للمجلس في الفترة بين كانون الثاني/يناير 2021 وأيار/مايو 2022، أبلغت 9 نساء من أصل 32 مجيبة على الاستقصاء عن تعرضهن لأعمال انتقامية. وأفادت امرأة بأن زميلتها التي ساعدتها في تقديم الإحاطة الإعلامية اعتُقلت واحتُجزت وتعرضت للضرب، وأنهما اضطرتا إلى مغادرة البلاد. وحتى الآن، لم تتمكن من مواصلة عملها في مجال حقوق الإنسان بسبب المخاطر الكبيرة التي تهدد سلامتها الشخصية. وذكرت مدافعة بارزة عن حقوق المرأة أنه بعد تقديم إحاطتها الإعلامية، عرضت حكومة بلدها فيلما على شاشات التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي أجبر فيه والدها وزميل لها على التشهير بها. ولم تقم جميع المجيبات على الدراسة الاستقصائية بتقييم المخاطر التي يواجهنها والتخطيط لحمايتهن قبل الاجتماع، وكثير من هذه الدراسات أجراها المجتمع المدني بدلا من الأمم المتحدة أو عضو مجلس الأمن صاحب الدعوة. ومن الخطوات الجديرة بالترحيب قيام المفوضية السامية لحقوق الإنسان بوضع مواد توجيهية للتخفيف من حدة الأعمال الانتقامية الموجهة ضد مقدّمات الإحاطات من المجتمع المدني وتشكيل فريق غير رسمي من الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة.

13 - وتتمتع المدافعات عن حقوق الإنسان في حالات الأزمات والنزاعات بفرص محدودة للحصول على التمويل. ولسد هذه الفجوة، أنشأ صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني نافذة تمويل للمدافعات عن حقوق الإنسان خلال هذه السنة، وقد شرعت نافذة التمويل هذه بالفعل في تقديم المساعدة اللوجستية المباشرة للمدافعات عن حقوق الإنسان المعرضات للخطر. وينبغي توفير التمويل السريع والمرن من مجموعة من الصناديق وغيرها من المصادر للمنظمات المتخصصة في حماية المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، حيث لا تزال منظمات المجتمع المدني المصدر الأكثر موثوقية لدعم النشطاء المعرضين للخطر.

14 - وتؤدي التقارير الفصلية لعمليات السلام دورا هاما في توجيه المعلومات عن الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان إلى مجلس الأمن. ففي عام 2021، قدمت 14 عملية سلام تقارير إلى مجلس الأمن بشأن العنف الذي يستهدف المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان. وتتضمن التقارير الواردة من بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا باستمرار بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن قتل المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في التحليلات والتوصيات الأمنية. وهي تشير أيضا إلى حوادث استهداف القادة من مجموعات عرقية معينة أو من مجتمع المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وهو ما ينبغي أن يصبح القاعدة في جميع التقارير المتعلقة بعمليات السلام.

(3) تحليل مستند من مشاوره خبراء نظمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وفريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في الفترة من 10 إلى 12 كانون الثاني/يناير 2022. انظر أيضا "Women human rights defenders; OHCHR and women's human rights and gender equality"، المتاح على الرابط: <https://www.ohchr.org/en/women/women-human-rights-defenders>.

15 - وإلى جانب الإبلاغ، يجب على الأمم المتحدة أن تتخذ جميع التدابير الممكنة لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان وعملهن. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير فورية للتصدي للتهديدات الناشئة. وفي السنوات الأخيرة، أصدرت الأمم المتحدة إدانات علنية، وأجرت زيارات للمدافعات عن حقوق الإنسان المعرضات للخطر للتخفيف من حدة الوصم، ويسّرت إنشاء شبكات من المدافعات عن حقوق الإنسان، ودعمت وضع سياسات وقوانين لتحسين الحماية. وفي ليبيا، انخرطت الأمم المتحدة مع شركات وسائل التواصل الاجتماعي لمكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية اللذين يستهدفان النشاط والناشطات في مجال حقوق المرأة. وفي كولومبيا، استعاد ما لا يقل عن 4 000 من القيادات النسائية في العام الماضي من استراتيجيات الحماية التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لدعم المدافعات عن حقوق الإنسان، وجرى دعم 499 شخصا من ستة صناديق طوارئ عاملة. وفي الخرطوم، زارت المفوضية مدافعة بارزة عن حقوق الإنسان كانت قد احتُجزت وعُزلت لمدة أسبوعين، وأُفرج عنها بكفالة بعد ثلاثة أيام من الزيارة. ومع ذلك، يجب على أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعمليات السلام أن تستثمر أكثر في الوقاية وأن تكون مستعدة لتقديم تقييمات للمخاطر وتنفيذ نهج أكثر تنسيقا وبروتوكولات منهجية عند الحاجة إلى دعمها.

16 - وفي الحالات التي تتعرض فيها المدافعات عن حقوق الإنسان لخطر مباشر، لا تزال استراتيجيات الدعم وآليات الاستجابة للمجتمع الدولي غير كافية ومتخلفة، كما يتضح من عمليات الإجلاء من أفغانستان في أعقاب استيلاء طالبان على السلطة في آب/أغسطس 2021. وتترك العديد من المهام الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني التي جمعت قوائم بالنساء المعرضات للخطر، وربطتهن بالدول الأعضاء وغيرها من الدول التي تُشغّل رحلات الإجلاء، ونظمت ممرا آمنا إلى المطار بل ورحلات الإجلاء نفسها. وأدى انعدام السلامة إلى ثني العديد من الناشطات عن محاولة الوصول إلى المطار، ولم يرغب العديد منهن في المغادرة دون أفراد أسرهن. ووردت تقارير عن مقتل أو اعتقال ناشطات أثناء انتظار عمليات الإجلاء. وأفادت مقابلات أجريت مع المجتمع المدني ونساء أفغانيات أيضا بأن العديد من خطط إعادة التوطين تحابي أولئك الذين يدعمون الجيش بدلا من أولئك الذين بنوا السلام ونهضوا بحقوق الإنسان والديمقراطية - ومن ثم فهذه الخطط منحازة للرجال. ولا يمكن معالجة معظم طلبات التأشيرة إلا من بلد ثالث، ولكن غالبا ما تقتصر النساء إلى الموارد المالية اللازمة للحصول على وثائق سفر لأنفسهن ولأسرهن. كما أدت شروط مرافقة الأقارب من الرجال إلى تعقيد طلب الحصول على جوازات السفر وترتيبات السفر، ولا سيما بالنسبة للنساء غير المتزوجات والأرامل. ويعيش العديد ممن نجح في السفر إلى بلدان مجاورة في ظروف مزرية في انتظار الحصول على تأشيرات الدخول، وهن معرضات لخطر الترحيل إلى أفغانستان.

17 - وأيدت عدة دول أعضاء إجلاء وإعادة توطين آلاف النساء الأفغانيات، بمن فيهن مدافعات عن حقوق الإنسان وسياسيات سابقات وقاضيات وصحفيات وغيرهن. فعلى سبيل المثال، أنشأت كندا برنامجا لمساعدة النساء المعرضات للخطر لفائدة اللاجئين، وتعطي بلدان أخرى الأولوية للمدافعات عن حقوق الإنسان في طلبات اللجوء. وأفادت بعض البلدان بأن ما يقرب من نصف الأشخاص الذين تم إجلاؤهم والحاصلين على اللجوء هم من النساء. ومع ذلك، لا يزال العديد منهن يكافحن من أجل التعامل مع الإجراءات البيروقراطية وتأمين سبل العيش والقدرة على مواصلة عملهن.

18 - ويجب أن تشمل التدابير العملية لدعم المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات في مجال حقوق المرأة تسريع وتسهيل الموافقة على طلبات اللجوء أو إعادة التوطين المؤقت أو الحصول على وضع الحماية بسبب الاضطهاد الجنساني، وإتاحة التمويل السريع والمرن لحماية النساء بانيات السلام والمدافعات عن

حقوق الإنسان في حالات الطوارئ الفردية، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز الأمن الرقمي والمادي، بالتشاور مع الأفراد المتضررين والمجتمع المدني، على أن تكون مصممة خصيصا لملاءمة السياق ولتلبية الاحتياجات المحددة للفرد المتضرر.

19 - وقبل كل شيء، فإن الدأب على تقديم الدعم السياسي الواضح والصريح للناشطات وعملهن هو عامل رئيسي يحول دون وقوع الهجمات الموجهة ضدهن. إن المساومة على مشاركة المرأة أو ظهورها لا تجعلها أكثر أمانا. والعكس هو الصحيح: فحرمانها من الحيز اللازم لعملها أو من الوصول إلى الموارد أو من الحصول على التمويل بسبب مخاوف تتعلق بسلامتهن يشجع الجناة ويقرّر أساليبهم.

ثالثا - آخر المستجدات فيما يتصل بالتقدم المحرز في مختلف مجالات الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والثغرات والتحديات التي تعترضها: الاتجاهات والمسائل المستجدة

ألف - النهوض بالمساواة بين الجنسين والمشاركة المجدية للمرأة في عمليات السلام وعمليات الانتقال السياسي

20 - قالت المديرية الإقليمية للمبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي، هالة الكارب، خلال الإحاطة الإعلامية التي قدمتها إلى مجلس الأمن حول السودان في 13 أيلول/سبتمبر 2021، "إن التاريخ الحديث للسودان مليء باتفاقيات السلام التي فشلت لأنها استبعدت النساء". "ويجب أن نتعلم من أخطائنا الماضية، وإلا فسناظر بارتكابها مرة أخرى". وقد أدلت جميع نساء المجتمع المدني البالغ عددهن أكثر من 200 امرأة تقريبا ممن قدمن إحاطات إعلامية إلى مجلس الأمن حتى الآن ببيانات مماثلة بشأن استبعاد المرأة، وهن يطالبن بالمشاركة المباشرة والرسمية في جميع مراحل عمليات السلام.

21 - وعلى نحو ما أقرّ به الأمين العام في دعوته إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، يلزم اتخاذ تدابير ملموسة للتغلب على الحواجز القائمة منذ أمد بعيد والتعجيل بالمشاركة المباشرة للمرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية. وهذا يتطلب جهودا متضافرة بحسن نية من جانب المبعوثين الخاصين للأمين العام، والمنسقين المقيمين، والمستشارين، والممثلين، وأفرقتهم. ويشمل ذلك أيضا إشراك الجماعات النسائية ومنظمات المجتمع المدني التي تقودها نساء مشاركة فعالة، وإدماج المنظور الجنساني في التحليل السياسي وتحليل النزاعات، ووضع تدابير محددة لضمان تحقيق المساواة للمرأة في هذه العمليات.

22 - وتواصل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام تنظيم اجتماعات استراتيجية رفيعة المستوى بشأن تصميم ودعم العمليات الشاملة للجميع. ونتيجة هذه الاجتماعات فرصة لتحديد التدابير الأكثر تأثيرا في كل سياق على حدة وتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أعمال البعثات⁽⁴⁾. فعلى سبيل المثال، استخدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان اجتماعها الاستراتيجي الرفيع المستوى لعام 2022 لمعالجة عمليات اختيار النساء وتمثيلهن في المرحلة التالية من العملية السياسية التي تيسرها البعثة.

(4) انظر S/2019/800 وقرار مجلس الأمن 2493 (2019). وفي عام 2021، عقدت اجتماعات متابعة بشأن مناقشة جنيف الدولية واليمن، وفي عام 2022 عقدت اجتماعات بشأن السودان والجمهورية العربية السورية.

23 - وفي عام 2021، شاركت النساء كمفاوضات أو مندوبات عن أطراف النزاع⁽⁵⁾ في جميع عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة أو تشارك في قيادتها⁽⁶⁾. ومع ذلك، بلغ تمثيل المرأة 19 في المائة، في مقابل 23 في المائة في عام 2020. وفي قبرص، اتفق زعيم القبارصة اليونانيين وزعيم القبارصة الأتراك في 15 كانون الثاني/يناير 2022 على وضع "خطة عمل بشأن السبل الكفيلة بمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتكافئة وهادفة في عملية التسوية/عملية تسوية يجري التوصل إليها في نهاية المطاف". وعند إطلاق هذه الخطة بعد ثلاثة أشهر، التزم زعيما الطرفين بضمان أن تكون نسبة 30 في المائة على الأقل من المندوبين في اللجان التقنية من النساء. ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات كثيرة. وقد أبرزت مقدمات الإحاطات من المجتمع المدني إلى مجلس الأمن كيف يمكن للرجال في السلطة في بعض الحالات أن يقوضوا عملياً عملية الإدماج. وفي اليمن، سبق للمبعوث الخاص للأمين العام أن عرض تخصيص مقاعد غير قابلة للتحويل للنساء اليمنيات. بيد أن الأحزاب رفضت تخصيص مقاعد في ذلك الوقت، ولا توجد حتى الآن نساء بين أعضاء اللجان التي شُكِّلت نتيجة لعملية السلام. كما أن غياب المرأة واضح أيضاً في العمليات التي لا تقودها الأمم المتحدة. ففي نيسان/أبريل 2022، على سبيل المثال، لم تكن هناك نساء بين ما يقرب من 30 مندوباً عن الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ممن شاركوا في مشاورات نيروبي. وفي محادثات السلام التشادية التي جرت في الدوحة في عام 2022، كانت هناك امرأة واحدة فقط من بين أكثر من 50 مشاركاً.

24 - وتواصل الأمم المتحدة اتخاذ خطوات لتكون قدوة يحتذى بها. وإلى جانب الزيادة العامة الكبيرة في الجهود التي تبذلها النساء الرائدات للبعثات لإيجاد حلول سياسية للأزمات، ساهمت النساء بوصفهن وسيطات رائدات في عمليتين من العمليات الخمس النشطة التي تقودها الأمم المتحدة أو تشارك في قيادتها (مباحثات جنيف الدولية والحوار الليبي). وشكلت النساء نسبة 43 في المائة من موظفي أفرقة الأمم المتحدة لدعم الوساطة في عام 2021⁽⁷⁾. بيد أن تعزيز المساواة بين الجنسين هو مسؤولية جميع الموظفين ويتطلب القدرة على إجراء تحليل جنساني جيد، وكلاهما ضروري للاسترشاد به في مبادرات تحقيق المساواة بين الجنسين والتأكد من أنها تحظى بالأولوية والدعم في جميع مراحل عمليات السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعامل مع المنظمات النسائية والحركات النسوية بصورة شفافة وروتينية أمر أساسي لحشد الجهود من أجل الضغط في سبيل إحلال السلام على نحو يعطي الأولوية لمشاركة المرأة وحمايتها وحقوقها. وفي عام 2021، تشاورت جميع عمليات السلام الخمس النشطة التي تقودها الأمم المتحدة أو تشارك في قيادتها مع منظمات المجتمع المدني وتم تزويدها بالخبرة اللازمة في المجال الجنساني. وفي بابوا غينيا الجديدة، دعت رئيسة الاتحاد النسائي في بوغانفيل إلى الانضمام إلى فريق التفاوض في بوغانفيل لإجراء محادثات السلام التي تقودها الأمم المتحدة.

(5) في عام 2021، كانت النساء ممثلات في 14 وفداً من أصل 18 وفداً من وفود أطراف النزاع (77,8 في المائة). وذلك في مقابل 8 وفود من أصل 13 وفداً من وفود أطراف النزاع في عام 2020 (61,5 في المائة)، و 13 وفداً من أصل 27 وفداً في عام 2019 (48,1 في المائة)، و 14 وفداً من أصل 19 وفداً في عام 2018 (73,7 في المائة).

(6) في عام 2021، شاركت الأمم المتحدة في قيادة خمس عمليات سلام: بوغانفيل، وقبرص، ومباحثات جنيف الدولية، وليبيا (ملتقى الحوار السياسي الليبي واللجنة العسكرية المشتركة)، والجمهورية العربية السورية (اللجنة الدستورية).

(7) منذ عام 2012، ضمت جميع أفرقة الأمم المتحدة لدعم الوساطة نساء في صفوفها.

25 - وإشراك المرأة لا يكفل في حد ذاته إدماج القضايا الجنسانية في العملية، ولذلك تتخذ الأمم المتحدة خطوات لتوفير الخبرة الجنسانية وتعزيز مساهمات الجهات الفاعلة في مجال حقوق المرأة. وفي السودان، ساهمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في تشكيل فريق من خبراء الشؤون الجنسانية للمراقبة يضم خمس نساء وفي حضوره مفاوضات عام 2021 بين الحكومة الانتقالية للسودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال/فصيل عبد العزيز الحلو. وقد تحقق إدماج القضايا الجنسانية من خلال تشجيع تحقيق هدف تخصيص حصة لا تقل عن 40 في المائة للنساء في الوفود الحزبية، فضلا عن التشاور وعقد الاجتماعات وضمان المشاركة السياسية لمختلف المدافعات عن حقوق المرأة، فضلا عن تقديم الخبرة الجنسانية لفريق الوساطة السوداني. وبالإضافة إلى الدعوة إلى مشاركة المرأة في الوفود المشاركة في المحادثات التي أجريت بين السودانيين والتي بدأت في أيار/مايو 2022، دعمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان عملية تقودها النساء السودانيات لتشكيل مجموعة قائمة بذاتها تُعنى بحقوق المرأة تتألف من 22 امرأة من جميع مناطق السودان للتفاوض على قدم المساواة مع جميع الوفود الأخرى. وفي مالي، دعم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مشاركة المرأة في جهود الوساطة الإقليمية أثناء الانتقال السياسي، بما في ذلك تيسير الاجتماعات بين شبكة القيادات النسائية الأفريقية ورئيسي دولتي غانا والسنغال التي أثرت على القرارات اللاحقة التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

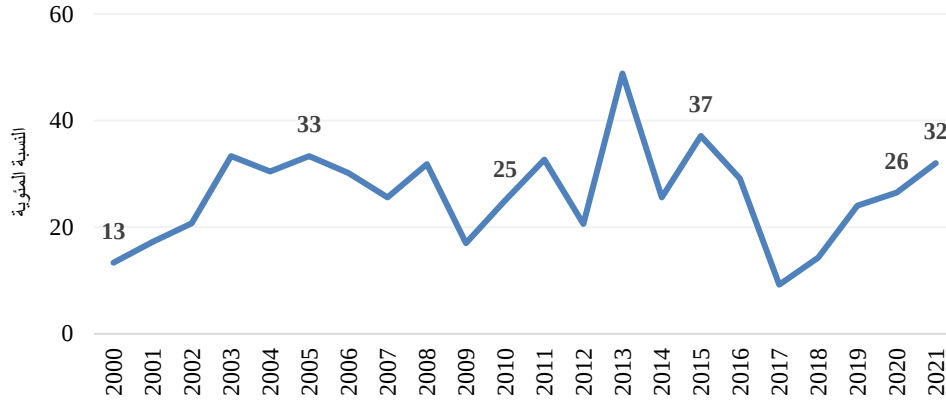
26 - وفي عام 2021، تضمنت 8 اتفاقات من أصل 25 اتفاقا للسلام (32 في المائة) أحكاما تشير إلى النساء والفتيات ونوع الجنس، مقابل 26 في المائة في عام 2020 (الشكل الأول). ولا يزال هذا الرقم بالكاد أعلى من المتوسط على مدى العقدين الماضيين. وهناك أيضا طائفة واسعة من الاتفاقات من حيث الشمولية والمسائل المثارة. فالمرحلة التي يبلغها الاتفاق أو نوع الاتفاق، ومشاركة الأمم المتحدة كطرف ثالث، ومشاركة المرأة ومشاركة المجتمع المدني في عمليات السلام، ومدة النزاع، كلها عوامل تؤثر على إدراج الإحالات الجنسانية في اتفاقات السلام⁽⁸⁾. ومن الجدير بالذكر أنه في عام 2021، يمكن العثور على أحكام مفصلة بشأن المسائل الجنسانية في الاتفاقات المحلية، مثل اتفاق العمل من أجل السلام بين قبائل لو نوير ودينكا بور ومورلي في جونقلي بجنوب السودان، حيث يبدو أن الأحكام أكثر رسوخا في سياق عمليات الوساطة المجتمعية التي سبقتها. وضم اتفاق جونقلي أيضا ثلاث ممثلات عن النساء باعتبارهن من الجهات الموقعة باسم مجتمعاتهن المحلية⁽⁹⁾. وقدمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الدعم للنساء في إقليم إيرومو في إيتوري بجمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق مشاركتهن في الحوار الذي أسفر عن اتفاق سلام محلي تاريخي بين طائفتي بيرو وهيمبا.

(8) Laura Wise, "Peace agreements with a gender perspective are still an exception, not the rule", London School of Economics Women, Peace and Security blog, 18 June 2021; Agathe Christien, "What has happened to gender provisions in peace agreements?" Georgetown Institute for Women, Peace and Security, 2 March 2020.

(9) Laura Wise and Anna Asproni, "Gender Perspectives in peace agreements: time for a new approach?" 21 July 2022 <https://peacerep.org/2022/07/21/gender-perspectives-in-peace-agreements-new-approach/>.

الشكل الأول

النسبة المئوية لاتفاقات السلام التي تتضمن أحكاماً تشير إلى النساء والفتيات ونوع الجنس للفترة 2000-2021



المصدر: قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X (2022). النسخة السادسة. جامعة إننبره، أُطْلِعَ عليها في حزيران/يونيه 2022.

27 - ويتم اختبار جودة اتفاق السلام بتحديد مدى تنفيذه وقدرته على إحداث آثار إيجابية في حياة الناس اليومية. والمشاركة الهادفة للمرأة في مرحلة التنفيذ، بما في ذلك في تصميم وعمل الآليات المكرسة، أمر أساسي ويلزم زيادة التشديد على الدعوة إليه. وفي مالي، عُيِّنَت 15 امرأة إضافية في 2 أيلول/سبتمبر 2022 في لجنة متابعة الاتفاق (ثلاث نساء) ولجانها الفرعية (12 امرأة)، مما زاد من النسبة المئوية للنساء في اللجنة من 31 إلى 38 في المائة، بعد الاتصالات التي أجراها مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمنظمات النسائية في مالي. وينبغي أن تكون هذه الدعوة المنسقة والمشاركة ممارسة متبعة في جميع العمليات التي تدعمها الأمم المتحدة.

28 - وقد ازداد الدعم المقدم من المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء لمشاركة المرأة المتكافئة والهادفة في عمليات السلام. وتتراوح الأمثلة بين الدعوات العلنية لتمثيل المرأة ومشاركتها من قبل الجهات الفاعلة الرائدة المشاركة في جهود الوساطة من أجل السلام، وتوسيع شبكات الوساطة النسائية الإقليمية والوطنية ومشاركتها في جهود تسوية النزاعات، والعمل المشترك من خلال ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني ومبادرة التزام عام 2025. ومع ذلك، لا تزال النساء ومنظمات المجتمع المدني المحلية تواجه حواجز هيكلية وعملية هائلة. وتوفر نافذة الاستجابة السريعة التابعة لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني التي يُعنى القائمون عليها بمشاركة المرأة في عمليات السلام وفي تنفيذ اتفاقات السلام، التي أنشئت كاستجابة مباشرة لتوجيهات الأمين العام في عام 2019، أداة ملموسة لمعالجة بعض تلك الحواجز. وحتى الآن، قدمت نافذة الاستجابة السريعة دعماً موجهاً ومرناً إلى 32 منظمة من منظمات المجتمع المدني في بلدان مثل إثيوبيا، وأفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان، وغواتيمالا، والكاميرون، ومالي.

باء - عمليات حفظ السلام وعمليات السلام المراعية للاعتبارات الجنسانية

29 - إن إعطاء الأولوية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام وفي ولايات عمليات حفظ السلام له أثر قابل للقياس، يجري النهوض به من خلال القيادة القوية والدعوة السياسية إلى جانب زيادة الخبرة الجنسانية والتحليل وآليات المساءلة القائمة على البيانات. وتدمج المرأة والسلام والأمن في جميع مراحل المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، وهي خطة التنفيذ الحالية لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

30 - وساهمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في زيادة تمثيل المرأة في لجان السلام والمصالحة المحلية من 21 في المائة في عام 2020 إلى 34 في المائة في عام 2021. وفي مالي، دعمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مشاركة المرأة في عملية الانتقال السياسي من خلال غرف عمليات المرأة. واضطلعت المرأة بدور محوري في الحوار الوطني في كانون الأول/ديسمبر 2021. ونتيجة لذلك، تم دمج قانون تكافؤ الجنسين في القانون الانتخابي المنقح في حزيران/يونيه 2022. وأدت الشراكات بين البعثتين ومنظمات المجتمع المدني النسائية دوراً أساسياً في إحداث هذا الأثر. وفي جنوب السودان، كانت نسبة 48 في المائة من المشاركين في أنشطة مفاوضات السلام على مستوى المجتمع المحلي التي تدعمها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من النساء.

31 - ولتعزيز حماية المرأة، دعمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مشاركة المرأة في الحوارات بين القبائل من خلال شبكات محلية من النساء وعززت أدوار المرأة في شبكات الإنذار المحلية ولجان الحماية المحلية. وأصبحت الجهود التي تبذلها البعثة وقوات الأمن المحلية لحماية المدنيين أكثر مراعاة للمنظور الجنساني عندما تسترشد بحالة التهديدات والمخاطر التي تحددها المرأة. وقدمت وحدة الإصلاحات التابعة للبعثة الدعم لبناء أجنحة نسائية في 9 سجون من أصل 11 سجناً ذات أولوية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع التركيز على تلبية احتياجات النساء المحتجزات من الرعاية الصحية على نحو أفضل. وفي الصحراء الغربية، قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتدريب الفريق النسائي الصحراوي المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي قام بدوره بتثقيف آلاف الأشخاص بشأن مخاطر الذخائر المتفجرة والوقاية من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي جنوب السودان، يسّرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وشركاؤها إطلاق سراح 36 امرأة و 39 فتاة و 45 صبياً اختطفوا بسبب العنف القبلي، واقفاء أثر أسرهم ولم شملهم. وفي أبيي، أنشأ عنصر الشرطة التابع لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي مكتبا معنيا بالعنف الجنساني وعيّن جهات تنسيق في مواقع متعددة، مما أدى إلى زيادة حالات الإبلاغ عن العنف الجنساني بنسبة 80 في المائة. وتواصل البعثة العمل مع قبيلتي المسيرية ودينكا نفوك لإشراك المزيد من النساء في آليات صنع القرار والتعاون مع زعماء القبائل من أجل تجريم الممارسات التقليدية الضارة. وعُيّنت إحدى عشرة امرأة في المحاكم التقليدية في قبيلة دينكا نفوك وامرأة واحدة في محكمة المسيرية ودينكا نفوك المشتركة في أمييت؛ وتمثل النساء أكثر من ربع المتطوعين في لجان الحماية المجتمعية البالغ عددها 34 لجنة. بيد أن مشاركتهن في مؤتمرات السلام لا تزال أقل من 10 في المائة.

32 - وواصلت الأمم المتحدة دعم تصميم عمليات شاملة ومراعية للمنظور الجنساني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومشاريع للحد من العنف المجتمعي. وخصصت العديد من عمليات السلام حصة دنيا للنساء فيما يخص المستفيدين من مشاريع الحد من العنف المجتمعي، وعززت معايير الأهلية التي

تراعي الفوارق بين الجنسين في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتتفاوت النسبة المئوية للنساء المستفيدات من مشاريع الحد من العنف المجتمعي ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي مالي، كانت نسبة 50 في المائة من المستفيدين من مشاريع الحد من العنف المجتمعي من النساء، ولكنها بلغت 23 في المائة فقط في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي كولومبيا، تشارك 74 في المائة من المقاتلات السابقات في مشاريع إنتاجية، وإن كن ما زلن يواجهن تحديات فيما يتعلق بعدم إشراكهن في اتخاذ القرارات وزيادة عبء تقديم الرعاية.

33 - وتؤدي مشاركة المرأة الكاملة والمتكافئة والهادفة في جميع العمليات إلى تحسين تنفيذ الولايات. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، تم إرسال فريق لإبطال الذخائر المتفجرة يقتصر أعضاؤه على النساء فقط لتطهير 30 موقعا، بما في ذلك ملاجئ الطوارئ والمدارس والمراكز الطبية في أعقاب الغارات الجوية التي وقعت خلال التصعيد بين إسرائيل والفصائل المسلحة في قطاع غزة في أيار/مايو 2021. وتمكنت جميع المدارس، باستثناء مدرستين، من إعادة فتح أبوابها في غضون سبعة أيام من وقف إطلاق النار. وفي عام 2021، كانت نسبة 60 في المائة من الموظفين المعيّنين لتنفيذ مشاريع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام من النساء، وعُيّنت امرأة رئيسة للعمليات في مالي، وهي سابقة تاريخية في هذا القطاع. وفي منطقتي كيفو بجمهورية الكونغو الديمقراطية، أدى نشر أفرقة التواصل النسائية إلى تيسير الاتصال بين السكان المحليين والبعثة وأدى إلى تحسين الاستجابات للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وأسهم برنامج متطوعي الأمم المتحدة، بفضل اقترابه من تحقيق التكافؤ بين الجنسين في عمليات النشر، في زيادة تمثيل المرأة في عمليات السلام. ومع ذلك، فإن بعثات حفظ السلام ليست على المسار الصحيح لتحقيق التكافؤ بحلول عام 2028 على جميع المستويات، ولا تزال التحديات التي تواجه عملية توظيف النساء واستبقائهن قائمة.

34 - ولا يزال التمثيل الناقص للمرأة في العنصر العسكري للعمليات المتعددة الأطراف صارخا. ويؤكد ذلك أهمية جهود إصلاح قطاع الأمن، من قبيل تقييم الحواجز التي تعترضه والتحصيص الجنساني، واستعراض سياسات الموارد البشرية والتوظيف، وإلغاء القوانين التمييزية. ولمعالجة الثغرات في البيانات، تعترف الأمم المتحدة بإعداد تقرير عن المساواة بين الجنسين ووضع المرأة في قطاعات الدفاع في جميع أنحاء العالم. وفي عدة سياقات، تواصل بعثات الأمم المتحدة الضغط من أجل زيادة تمثيل المرأة في قوات الأمن في البلدان المضيفة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تشكل النساء الآن أكثر من 25 في المائة من أفراد الشرطة الوطنية وحوالي 16 في المائة من أفراد الدرك. وفي هايتي، زاد تمثيل المرأة في قوة الشرطة بنسبة 21 في المائة. ومع ذلك، لا يزال تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار التي تتفاوض على أحكام اتفاقات السلام المتعلقة بقطاع الأمن وتنفيذها منخفضا للغاية: فهو أقل من 9 في المائة في مالي، ولا يوجد تمثيل في ليبيا، على سبيل المثال لا الحصر. وهذا الاختلال في التوازن له تأثير عميق في الثقافة المؤسسية لقوات الأمن في جميع أنحاء العالم.

جيم - حماية وتعزيز حقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات واضطلاحهن بأدوار قيادية في سياقات النزاع وفي حالات الطوارئ الإنسانية

35 - يتسبب التدهور الحاد للأمن في معاناة هائلة للنساء والفتيات في البلدان المتضررة من النزاعات. وفي أفغانستان، من المتوقع أن يتضاعف عدد المحتاجين في غضون عام واحد. وتحرق العديد من الأسر ممتلكاتها لأغراض التدفئة خلال ليالي الشتاء، وفي بعض الحالات، تباع بناتها للزواج أو تتجر بهن مقابل

الطعام. وفي ميانمار، ارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية بعد الانقلاب من مليون شخص إلى 14,4 مليون شخص، وأصبح نصف سكان البلد الآن تحت خط الفقر. أما القطاعات التي كانت تشكل فيها النساء الأغلبية أو كن يضطلعن بدور بارز فيها، مثل صناعة الملابس وقطاع الضيافة والخدمة المدنية، فقد كانت من بين أكثر القطاعات تأثراً. وانقطعت فتيات كثيرات عن الدراسة، وقد لا يعدن إليها أبداً. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السودانيين الذين يواجهون الجوع الحاد هذا العام، كما أن الأزمة الإنسانية المتزايدة تؤثر على النساء بشكل غير متناسب، على أن معظمهن يعملن في الزراعة وفي الاقتصاد غير النظامي.

36 - وفي مالي، زادت حالات العنف الجنساني بنسبة 40 في المائة مقارنة بعام 2020. وفي بوركينا فاسو، كان انعدام الأمن الغذائي أعلى بأربعة أضعاف في عام 2021 مما كان عليه في عام 2020، وازداد العنف ضد النساء والفتيات بشكل حاد. ونتيجة للحرب في أوكرانيا، فإن أكبر حركة للاجئين في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية تتكون إلى حد كبير من النساء والأطفال، وتحاول البلدان المضيفة والمجتمع الدولي التصدي لارتفاع مخاطر الاتجار والاستغلال الجنسي، وتلبية احتياجات الرعاية الصحية الإنجابية. وقُدِّر عدد النساء الحوامل في أوكرانيا بزهاء 265 000 امرأة في شباط/فبراير 2022، وأظهرت بعض الصور الأولى للحرب نساء يلدن في المخابئ الواقعة من القنابل أو يتم إجلاؤهن من أجنحة الولادة.

37 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قفز عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد من 15,6 مليون شخص إلى 27 مليون شخص في عام 2021. وتم توثيق ثلث حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع التي تحققت منها الأمم المتحدة في عام 2021 هناك. ويحتاج نحو 80 في المائة من السوريين الآن إلى مساعدات إنسانية. وتتأثر النساء والفتيات بشكل خاص بأزمة المياه في جميع أنحاء الشمال والشمال الشرقي من الجمهورية العربية السورية لأنهن يشكلن 70 في المائة من القوى العاملة في الزراعة، وترأس نساء 25 في المائة من الأسر المعيشية السورية، ومن المرجح أن يشعرن بانعدام الأمن الغذائي أو يقتضن لشراء الأغذية. ويعاني المزيد من النساء الحوامل من فقر الدم وسوء التغذية، ويموت العديد من الأطفال بسبب عدم كفاية الحاضنات أو التمويل المخصص للممرضات والقابلات. واستمر ارتفاع معدلات زواج الأطفال، وعنف العشير، بل ومعدلات الانتحار بين النساء والفتيات. وعلى الصعيد العالمي، تبلغ نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة اللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل بلوغ سن الثامنة عشرة 19,5 في المائة⁽¹⁰⁾. وفي بعض البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات، مثل تشاد أو جمهورية أفريقيا الوسطى، تزيد معدلات زواج الأطفال بثلاثة أضعاف عن المتوسط العالمي.

38 - وفي اليمن، لا تستطيع النساء الحوامل الحصول بشكل آمن على الرعاية الطارئة قبل الولادة ورعاية الأمومة، وتموت امرأة واحدة من جراء مضاعفات الولادة كل ساعتين لأسباب يمكن تفاديها. وتقتصد النساء اليمنيات في طعامهن لكي يتسنى لهن تقديم المزيد من الطعام لأطفالهن، كما أنهن يشكلن معظم المسعفين المحليين الذين يقدمون المساعدات الإنسانية لمجتمعاتهم المحلية، ومع ذلك يواجهن قيوداً متزايدة على التنقل وتُشترط مرافقتهن من قبل أحد أقاربهن الذكور، خاصة في الشمال. وفي هايتي، تشكل النساء ما يقرب من ثلث ضحايا عمليات الاختطاف في موجة حديثة من العنف المرتبط بالعصابات. وقد أُلقت الحالة الاقتصادية المتردية في لبنان أكثر من 82 في المائة من السكان في براثن الفقر. وأضحت وسائل

(10) بيانات استقيتت عن عام 2021 أو آخر عام توافرت عنه البيانات، المصدر: قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، أُطْلِعَ عليها في تموز/يوليه 2022.

تحديد النسل ومنع الحمل واختبارات الفحص، في جملة أمور أخرى، مكلفة للغاية بالنسبة للعديد من الشباب، مما أدى إلى موجة من حالات الحمل غير المرغوب فيه والأمراض المنقولة جنسيا والإجهاض غير المأمون.

39 - وعلى الصعيد العالمي، تحدث 60 في المائة من وفيات الأمومة التي يمكن تجنبها في سياق النزاع والتشرد. وتؤدي الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية دورا أساسيا في حرية الاختيار وقدرة النساء والفتيات على المساهمة في السلام والأمن. والتحديات التي تواجه أعمال هذه الحقوق مثيرة للقلق لأن فرض المزيد من القيود وعدم الحصول على خدمات الصحة الإنجابية لن يؤدي إلا إلى ارتفاع حالات الإجهاض غير المأمون، وهو من الأسباب الرئيسية لوفيات الأمومة. وشهدت الأشهر الأخيرة تخلفا إلى الورا، ولكنها شهدت تقدما أيضا، كما كان الحال في كولومبيا.

40 - وفي عام 2021، تحققت الأمم المتحدة من نحو 3 300 حالة من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وهو ما يمثل زيادة بمقدار 800 حالة عن العام السابق. ويورد التقرير السنوي للأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/2022/272) قائمة بـ 49 من الأطراف التي توجد أسباب وجيهة للاشتباه في ارتكابها أنماطا من الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن أو في مسؤوليتها عن ذلك، وقد ظهر أكثر من 70 في المائة منها في هذه القائمة لمدة خمس سنوات أو أكثر، دون اتخاذ إجراءات تصحيحية. ويوثق تقرير الأمين العام استهداف المرأة في الحياة العامة من خلال العنف الجنسي والتهديدات الجنسية كاستراتيجية لإسكانها وإذلالها وتشويه سمعتها، مما يدل على الصلة الوثيقة بين الحماية والمشاركة. وبعد مرور ثماني سنوات على هجوم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)⁽¹¹⁾ على سنجار⁽¹²⁾، لا يزال 200 000 من اليزيديين يعيشون نازحين في مخيمات تبعد ساعات فقط عن وطنهم، ولا يزال 2 800 من النساء والأطفال رهن الأسر، ولا يزال بيع النساء اليزيديات مستمرا عبر الإنترنت. وفي ليبيا، استمر ورود أنباء عن وقوع عنف جنسي متصل بالنزاع في مراكز الاحتجاز، مثل العنف المرتكب في حق خمس فتيات صوماليات في مركز احتجاز شارع الزاوية في طرابلس، أطلق سراحهن في نهاية المطاف تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بعد جهود دؤوبة بذلتها الأمم المتحدة. وفي جنوب السودان، هاجم مئات الرجال المجاهدين الهوية مخيم النوير للاجئين في مقاطعة ياي في عام 2021، حيث تعرض مرفق صحي تديره منظمة غير حكومية للهجوم، وتعرضت 19 امرأة وفتاة على الأقل للاعتداء الجنسي في أماكن عامة ثم قتلن بوحشية. وفي إثيوبيا، يُظهر العديد من الأنماط التي لاحظتها المنظمات غير الحكومية والتحقيق المشترك الذي أجرته الأمم المتحدة واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان أن أطراف النزاع المسلح استخدمت هذه الفظائع كأسلوب من أساليب الحرب.

41 - وفي عام 2022، بيّن تقرير خاص للأمين العام (S/2022/77) التحديات السياسية والأمنية والإنسانية المحددة التي تواجه الناجيات اللواتي يصبحن حوامل نتيجة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وأطفالهن المولودين نتيجة الاغتصاب في زمن الحرب. وتشمل التحديات القوانين التمييزية والأعراف الاجتماعية الضارة، وزيادة التعرض للاتجار الناجم عن النزاعات، والارتباط المتصور بين النساء الحوامل والناجيات وأطفالهن والعدو، مما يؤدي إلى تفاقم وصمة العار ويعرضهن للخطر. ويدعو التقرير الدول إلى

(11) مُدرج في قائمة الجزاءات باسم القاعدة في العراق (QDe.115).

(12) تمشيا مع قرار الجمعية العامة 291/75.

ضمان منح المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بنقل الجنسية إلى الأطفال، وفقا للمادة 9 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وضمان تقديم مساعدة شاملة وذات نوعية جيدة ومتعددة القطاعات للناجيات من العنف الجنسي، بما في ذلك ما يتعلق بالإبقاء المأمون لحالات الحمل الناجم عن الاغتصاب وغير ذلك من الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية.

42 - وزاد الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال في مناطق النزاع بنسبة 20 في المائة في عام 2021، وكانت نسبة 98 في المائة من الناجين من الفتيات. وجاء هذا في إطار اتجاه مثير للقلق يتمثل في تزايد الانتهاكات المرتكبة ضد الفتيات بشكل عام، ولا يقتصر الأمر على العنف الجنسي فقط، ولكن يتعداه إلى عمليات الاختطاف والقتل والتشويه أيضا. وفي عام 2021، كان كل ثلاث ضحايا من الأطفال بينهم فتاة. وقبل ذلك بعام تقريبا، كانت النسبة فتاة واحدة من أصل كل أربعة أطفال (S/2022/493).

43 - وفي ظل هذه الخلفية، فإن عمل الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني في التصدي للتحديات الصحية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية العاجلة التي تواجه النساء والفتيات، على اختلاف مشاربهن، قد أضحى الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويتطلب ضمان حصول النساء والفتيات فورا على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وخدمات منع العنف الجنسي والتصدي له تمويلا ودعما سياسيا على حد سواء. وهذا الدعم ضروري أيضا لإعطاء الأولوية للأسر المعيشية التي تعيلها نساء والنساء الحوامل والمرضعات للحصول على الغذاء والمساعدة النقدية والمساعدة بالقوائم وغيرها من أشكال المساعدة المباشرة. أما فرص الحصول على الخدمات الحيوية فهي ليست غير كافية فحسب، بل إنها تتأثر مباشرة بالنزاعات. وفي أوكرانيا، قبل 24 شباط/فبراير 2022، كان هناك 20 من مراكز تقديم الخدمات الطبية ومستشفيات الولادة التي تقدم المساعدة لضحايا العنف الجنسي، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وبعد أقل من شهرين، لم يكن هناك سوى تسعة مرافق من هذا القبيل قيد التشغيل، بسبب الأضرار الناجمة عن الأعمال العدائية ونقص الموظفين.

44 - ومن الأهمية بمكان زيادة الاستثمار في المنظمات النسائية المحلية في سياق الاستجابات الإنسانية، والالتزام الجاد بمشاركة المرأة في اتخاذ القرارات، وليس فقط تقديم الخدمات. وفي الفترة من عام 2020 إلى عام 2021، كان هناك انخفاض في مشاركة المرأة في هياكل القيادة والإدارة في السياقات التي تشمل اللاجئين والمشردين داخليا. بيد أنه أبلغ عن زيادة مشاركة المنظمات المحلية التي تقودها نساء في التخطيط للعمل الإنساني في عدة سياقات، بما في ذلك الأرض الفلسطينية المحتلة وإثيوبيا والعراق واليمن وميانمار والجمهورية العربية السورية. وفي أعقاب استيلاء حركة طالبان على السلطة في أفغانستان، كان أول مسؤول رفيع المستوى في الأمم المتحدة يجتمع مع السلطات الفعلية هو منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، الذي أصر على ضرورة السماح للعاملات في المجال الإنساني بالعمل والتنقل بحرية، وهو مطلب تكرر في قرارات وبيانات مجلس الأمن اللاحقة⁽¹³⁾. ولمعالجة ذلك، أنشأ الفريق القطري للعمل الإنساني في أفغانستان فريقا استشاريا نسائيا يعنى بالمرأة الأفغانية من أجل توفير التوجيه الخاص بكل سياق. وتوجد أيضا مشاكل مماثلة تتعلق بإمكانية الوصول في العديد من حالات الطوارئ الإنسانية الأخرى. ففي اليمن، يتدخل الحوثيون (الذين يطلقون على أنفسهم أيضا اسم "أنصار الله") في توزيع المساعدات الإنسانية،

(13) انظر، على سبيل المثال، البيان الصحفي لمجلس الأمن بشأن الحالة في أفغانستان المؤرخ 24 أيار/مايو 2022 (SC/14902).

بما في ذلك محاولات تغيير قوائم المستفيدين، أو تحديد المواقع الجغرافية، أو التأثير على اختيار الشركاء، الأمر الذي غالباً ما يؤثر على فرص حصول النساء والفتيات على المساعدات. وهذا يزيد من أهمية أن تضطلع المنظمات التي تقودها نساء بأدوار واضحة في خدمة مجموعات العمل الإنساني وأن تشارك باستمرار في وضع النهج التي تقودها المجتمعات المحلية وتتطلق من القاعدة. وفي عام 2021، شكلت المنظمات التي تقودها نساء نسبة 9 في المائة فقط من جميع الجهات الشريكة التي تتلقى تمويلاً من الصناديق القطرية المشتركة. وقد شكل ذلك تحسناً عن السنوات السابقة، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله في هذا المجال.

دال - نزع السلاح وتحديد الأسلحة

45 - خلال العام الماضي، تعززت الصلات القائمة بين نزع السلاح والدوائر المعنية بالمرأة والسلام والأمن استجابة للارتفاع الهائل في الإنفاق العسكري على حساب الأمن البشري. وقد أضحى الآن خطر استخدام السلاح النووي أعلى مما كان عليه منذ ثلاثة عقود، ومرة أخرى، فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في التوصل إلى اتفاق في آب/أغسطس 2022. فالفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي يبرزان كمجالين محتملين للنزاع، ويزيد القلق بشأن استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية، وتطرح الاستقلالية المتزايدة في منظومات الأسلحة تحديات جديدة، نادراً ما تناقش أو تعالج بالقدر الكافي من التحليل الجنساني.

46 - وتلزم معاهدة تجارة الأسلحة الدول الأطراف بإجراء تقييم ينظر في خطر استخدام الأسلحة التقليدية المصدرة في أعمال عنف خطيرة قائمة على نوع الجنس قبل الإذن بتصدير هذه الأسلحة وذخائرها⁽¹⁴⁾. بيد أن هناك نقصاً في البيانات المتعلقة بتطبيق الدول لمعايير تقييم المخاطر. ولا يزال الاعتراض على إدراج لغة تراعي الاعتبارات الجنسانية في محافل نزع السلاح والخطط والسياسات الوطنية قائماً، حيث يحتاج عليها بعض الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن هيئات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، مثل الاجتماعين السابع والثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، قد أسفرت عن نتائج تنطوي على صياغة تقدمية فيما يخص المسائل الجنسانية تؤكد أوجه الترابط مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتبين آخر التقارير عن تنفيذ برنامج العمل أن 62 في المائة من الدول التي ردت على الأسئلة المتصلة بالمسائل الجنسانية تشير إلى أن الاعتبارات الجنسانية قد أدرجت في عمليات تقرير السياسات والتخطيط والتنفيذ⁽¹⁵⁾.

47 - وفي الوقت الراهن، يتضمن أقل من نصف جميع خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إجراءات محددة بشأن هذه المسألة، على الرغم من أهميتها لتحقيق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام

(14) معاهدة تجارة الأسلحة، المادة 7-4.

(15) United Nations Office for Disarmament Affairs, Global implementation status of the Programme of Action. متاح على الرابط: <https://smallarms.un-arm.org/statistics>.

والأمن. ومن بين الدول الثلاث عشرة التي أطلقت خطط عمل وطنية جديدة في عام 2021، لم تشر سوى ألمانيا وفرنسا والمكسيك وكازاخستان وأوغندا إلى نزع السلاح أو عدم الانتشار أو تحديد الأسلحة⁽¹⁶⁾.

48 - وفي محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف، لا يزال هناك تفاوت كبير. فعلى سبيل المثال، كانت هناك مندوبة واحدة فقط من أصل كل أربعة مندوبين ممن أخذوا الكلمة في اجتماعات اللجنة الأولى (نزع السلاح والأمن الدولي) خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. وأطلقت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح سياسة جنسانية محدثة (2021-2025) لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وهي تدعو باستمرار إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين واستيعاب الجميع في المنتديات المتعددة الأطراف ومختلف أفرقة الخبراء. ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل صارخ في العديد من الميادين المتصلة بالأسلحة، بما في ذلك تحديد الأسلحة بالوسائل التقنية⁽¹⁷⁾، ولا تشكل النساء سوى 12 في المائة من وزراء الدفاع على الصعيد العالمي⁽¹⁸⁾.

هاء - المشاركة والتمثيل السياسيان

49 - إن المشاركة السياسية المتوازنة وتقاسم السلطة بين المرأة والرجل عند اتخاذ القرارات هدف متفق عليه دولياً، وحق من حقوق الإنسان، وأولوية راسخة في خطتنا المشتركة. بيد أن تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المناصب التي يتم شغلها عن طريق الانتخاب والتعيين على الصعيد العالمي لا يزال بعيداً عن المسار الصحيح، حيث يتأثر التقدم المحرز بالحواز الهيكلية والتمييز المنهجي والافتقار إلى الإرادة السياسية. وفي العديد من البلدان، استولت جهات عسكرية وجماعات متطرفة عنيفة على السلطة بالقوة، مما يهدد حقوق المرأة والتقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين. ومما يثير الجزع أن أعمال العنف الموجهة ضد المرأة والاعتداءات عليها في الحياة العامة آخذة في الازدياد⁽¹⁹⁾. وقد خصصت البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا فرعاً كاملاً من تقريرها الصادر في آذار/مارس 2022⁽²⁰⁾ لسلسلة الاغتيالات وعمليات الخطف والهجمات ضد السياسيات والناشطات والتأثير المرعب على مشاركتهن في الحياة العامة. وفي وقت سابق من هذا العام، تعرضت وزيرة الدولة لشؤون المرأة في ليبيا لتهديدات وخطاب كراهية واسع النطاق.

50 - ولا تُظهر البيانات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها تغيراً يذكر. وتشكل النساء 26 في المائة من البرلمانين في جميع أنحاء العالم و 21 في المائة في البلدان المتضررة من النزاعات والبلدان الخارجة من النزاع. وتمثل المرأة في المناصب المحلية أعلى منه على الصعيد الوطني، حيث تشغل

(16) WPS Focal Points Network, Global map of adopted national action plans متاح على الرابط التالي: <https://wpsfocalpointnetwork.org/resources/>

(17) Hana Salama and Emma Bjertén-Günther, Women Managing Weapons: Perspectives for Increasing Women's Meaningful Participation in Weapons and Ammunition Management (Geneva, United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR), 2021)

(18) وحدة إصلاح قطاع الأمن التابعة للأمم المتحدة. قاعدة بيانات عن النساء في مناصب وزراء الدفاع. 2021. قاعدة بيانات أعدت استناداً إلى معلومات متاحة لعامة الجمهور.

(19) انظر، على سبيل المثال، Sam Jones, "Violence targeting women in politics on the rise, new ACLED data", 8 December 2021, ACLED Inter-Parliamentary Union, "Widespread sexism and violence", 23 November 2021, ACLED against women in African parliaments according to new IPU report", 23 November 2021

(20) https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/A_HRC_49_4_AUV.pdf

المرأة 34 في المائة من مقاعد الأعضاء المنتخبين في الهيئات التداولية المحلية على الصعيد العالمي و 22 في المائة في البلدان المتضررة من النزاعات والبلدان الخارجة من النزاع. وفي تموز/يوليه 2022، كانت المرأة تشغل منصب رئيس الدولة أو الحكومة في 27 بلدا فقط.

51 - ولا تزال التدابير الخاصة المؤقتة، بما في ذلك التخصيص الجنساني، أكثر الأدوات فعالية لزيادة حصة المرشحات والمسؤولات المنتخبات أو الحفاظ عليها. وفي البلدان المتضررة من النزاعات والبلدان الخارجة من النزاع التي تنص تشريعاتها على العمل بنظام التخصيص الجنساني، تبلغ نسبة تمثيل المرأة في البرلمان 24 في المائة، مقارنة بأقل من 18 في المائة في البلدان التي لم تأخذ بنظام التخصيص هذا. وعلى الصعيد المحلي، حيث يؤخذ بنظام التخصيص بمقتضى التشريعات، تبلغ نسبة تمثيل المرأة 27 في المائة مقارنة بنسبة 11 في المائة في البلدان التي لم تفرض فيها هذه الحصص. وتبذل الأمم المتحدة جهودا أكثر انتظاما لتشجيع الدول الأعضاء على استخدام تدابير خاصة مؤقتة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة ومشيا مع الدعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان التي وجهها الأمين العام. وكثيرا ما لا يتم الوفاء بهذه الحصص، كما رأينا في سياقات مثل جمهورية أفريقيا الوسطى أو الصومال، على الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها كل من المجتمع المدني والأمم المتحدة. ومع ذلك، فعندما تتخذ بشكل صحيح، يمكن أن تكون مفيدة في إحداث تغيير كبير، مثل الزيادة في التمثيل التي حصلت عليها النساء الكولومبيات والعراقيات في الانتخابات الأخيرة. وفي حين لم يُعتمد أي من مشاريع القوانين الخمسة التي تقترح التخصيص الجنساني لأغراض الانتخابات البرلمانية لعام 2022 في لبنان، تُظهر هذه المقترحات بعض الزخم الكفيل بزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة: فقد اعتمدت ثلاثة أحزاب سياسية الآن حصصا داخلية.

52 - ولا تزال تدابير من قبيل التعيينات المحددة الهدف غير مستخدمة استخداما كافيا للنهوض بتمثيل المرأة في المناصب الحكومية التنفيذية. ولا تمثل النساء سوى 22 في المائة من الوزراء على الصعيد العالمي، و 18 في المائة في البلدان التي تشهد نزاعات والبلدان الخارجة من النزاع. ولوحظت اتجاهات مماثلة بالنسبة لفرق العمل المكلفة من الحكومة لمعالجة المسائل التي تحظى بأولوية عالية. فعلى سبيل المثال، في البلدان المتضررة من النزاعات التي لديها فرق عمل معنية بكوفيد-19، لا تشكل النساء سوى 16 في المائة من أعضاء تلك الفرق⁽²¹⁾. وينعكس هذا النقص العام في التمثيل على الصعيد الوطني في طاولات صنع القرار في الهيئات الحكومية الدولية؛ فعلى سبيل المثال، لم تعمل سوى 26 ممثلة دائمة في مجلس الأمن في الفترة بين عامي 1946 و 2022⁽²²⁾.

53 - وخلص تقييم لدعم عمليات السلام للعمليات الانتخابية وعمليات الانتقال السياسي⁽²³⁾ إلى أن حواجز هيكلية تعوق بشكل منهجي مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في الحياة العامة والسياسية، وتثنيها عن المشاركة في التصويت، أو إدارة حملات ناجحة. وارتفع معدل انعدام الأمن والعنف السياسي الذي يستهدف النساء أو ظل مرتفعا، بما في ذلك في الفترات المحيطة بالانتخابات، على الرغم من الجهود المتزايدة لمنع التهديدات والتصدي لها. ومن الجدير بالذكر أن التقييم خلص إلى أن وجود أنشطة مشاركة تركز على المرأة والسلام والأمن له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على معدلات ترشيح المرأة. ودعمت

(21) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، قاعدة بيانات "مقرب الاستجابات الجنسانية العالمية لجائحة كوفيد-19"، متاحة في الرابط التالي: <https://data.undp.org/gendertracker/>.

(22) بيانات استقيت من الموقع: <https://www.scpcedure.org>.

(23) مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تقارير التفتيش والتقييم.

عمليات السلام عدة بلدان لمنع العنف الانتخابي القائم على نوع الجنس والتصدي له. وفي العراق، وقبل انتخابات عام 2021، دعمت الأمم المتحدة وضع مدونة جديدة لقواعد السلوك الانتخابي تعالج التشهير والعنف الجنساني الذي يستهدف المرشحات، ودعمت الجهود المبذولة لمكافحة العنف الجنساني وخطاب الكراهية خلال الحملة الانتخابية، بما في ذلك إنشاء خطوط للاتصال المباشر، وتعيين قاض مخصص لمعالجة الحوادث، وتجريم الهجمات الإلكترونية، وتوفير الحماية للمرشحات.

واو - الانتعاش الاقتصادي وإمكانية الحصول على الموارد

54 - شمول المرأة في الانتعاش الاقتصادي عنصر أساسي في السعي إلى تحقيق السلام والازدهار. والحكومات والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص جميعها قد سمع عما يُستشهد به كثيرا من إحصاءات تتعلق بالأثر على إجمالي الناتج المحلي، الذي ينجم عن الفجوة الجنسانية في القوى العاملة أو عن تكاليف العنف والتمييز ضد المرأة، والذي تبلغ قيمته عدة تريليونات من الدولارات. ومع ذلك، لا تزال هذه المشكلة قائمة، بل إنها قد تفاقم في ظل تفشي الجائحة. وفي عام 2022، مقابل كل 100 رجل في الفئة العمرية بين 25 و 35 عاما، تعيش 124 امرأة في فقر مدقع.

55 - وفي أفغانستان، تدهورت مستويات عمالة المرأة منذ استيلاء حركة طالبان على السلطة، مما أدى إلى خسارة فورية تصل إلى 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لأفغانستان. وفي اليمن، تشير التقديرات إلى أن تمكين المرأة، ولا سيما سد الفجوتين الجنسيتين في القوى العاملة وفي التعليم، سيكون من بين أكثر الأمور تأثيرا على الاقتصاد، حيث سيحسن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 30 في المائة تقريبا بحلول عام 2050. ومع ذلك، فإن مستوى مشاركة المرأة يبلغ معدلا منخفضا بشكل مدهش يقل عن 10 في المائة، وعدد قليل من اليمنيات لديهن حساب مصرفي، وتواصل الجهات الفاعلة المسلحة فرض قيود على حركتهن وأنشطتهن. وفي هايتي، حيث أرباب أكثر من 45 في المائة من الأسر المعيشية هم نساء، فقدت 24 في المائة من النساء وظائفهن بعد بدء جائحة كوفيد-19، مقارنة بنسبة 15 في المائة من الرجال. ولا تزال الصناعات الاستخراجية تهيمن على الجهود الرامية إلى إنعاش الاقتصادات بعد الحرب، كما أن البرامج الكبرى لإعادة الإعمار تعطي الأفضلية للقطاعات التي يهيمن عليها الرجال.

56 - وتروم بعض المبادرات عكس مسار تلك الاتجاهات. ففي كولومبيا، تمثل المرأة حصة كبيرة من المشاركين في برامج استبدال المحاصيل غير المشروعة وتوزيع سندات الملكية الريفية في سياق تنفيذ اتفاق السلام. وقد ساعد الدعم المقدم من صندوق بناء السلام على زيادة عدد النساء في لجان الأراضي في منطقتي دوسو ومرادي في النيجر. وأما في العراق، فتخصص المصارف نسبة 25 في المائة من القروض التجارية لرائدات الأعمال؛ وأما في نيبال، فتمنح النساء إعفاءات ضريبية لتملأ العقارات وقروضا بدون فوائد أو بمعدلات فائدة منخفضة. وفي جنوب السودان، أعلن البنك الدولي عن منحة بقيمة 70 مليون دولار لتمويل برامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي المتعلقة بالنساء والفتيات.

زاي - سيادة القانون وإمكانية لجوء المرأة إلى القضاء

57 - بعد عقدين من اختطاف الصحفية الكولومبية جينيث بيدويا والاعتداء عليها جنسيا، أصدرت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان حكما تاريخيا قضت فيه بتحميل كولومبيا المسؤولية عن اختطاف الصحفية واغتصابها وتعذيبها في عام 2000. وأمرت المحكمة الحكومة بالتحقيق مع المسؤولين عن ذلك

وملاحقتهم قضائياً ومعاقبتهم وحماية الصحفيات جميعهن. والقضية مثال عن الكيفية التي تشكل بها مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية سبيلاً هاماً نحو تحقيق العدالة والكشف عن الحقيقة وجبر الضرر للنساء والفتيات المتضررات من الانتهاكات المتصلة بالنزاعات.

58 - وعلى المستوى الوطني، في عام 2021، كان لدى 70 في المائة من البلدان المتضررة من النزاعات، التي استُعرضت، مؤسسات وطنية لتعزيز حقوق الإنسان تمتثل كلياً أو جزئياً لمبادئ باريس. وأقل من ثلث هذه المؤسسات تقودها نساء. أما على الصعيد الدولي، فقد استقادت جميع التحقيقات الصادر بها تكليف من مجلس حقوق الإنسان من الخبرة المتخصصة في مجال العنف الجنسي والجنساني والتحليل الجنساني لانتهاكات حقوق الإنسان، من خلال شراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة غير الحكومية "مبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة".

59 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت خطوات جديدة بالملاحظة ابتغاء تحقيق العدالة الجنائية فيما يتعلق بالجرائم والانتهاكات المرتكبة ضد النساء والفتيات في السياقات المتضررة من النزاعات. وأصدرت محكمة ألمانية حكماً بالسجن المؤبد في حق أنور ر.، وهو مسؤول كبير سابق في جهاز المخابرات السورية، حيث أدانته باعتباره ضالعا في جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك التعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي المشدد⁽²⁴⁾. وأصدرت محكمة ألمانية أخرى حكماً بالإدانة، هو الأول من نوعه على الإطلاق، في حق عضو في تنظيم داعش بجريمة الإبادة الجماعية. واستندت هذه الإدانة إلى قضية فتاة أيزيدية تبلغ من العمر خمس سنوات تم استرقاقها وشرائها هي ووالدتها ثم تركت لتموت مقيدة بالسلاسل في حرارة تبلغ 50 درجة مئوية في الفلوجة⁽²⁵⁾. وفي غواتيمالا، أدانت محكمة خمسة أعضاء سابقين في الدوريات شبه العسكرية بتهم الاسترقاق المنزلي والاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي ارتكبت ضد نساء من قبيلة أتشي، إحدى قبائل السكان المايا الأصليين، في أوائل الثمانينات من القرن العشرين. وأمرت المحكمة أيضاً بـ 12 تدبيراً فردياً وجماعياً لجبر الضرر، بما في ذلك التعويض الاقتصادي للضحايا، وإنشاء عيادات صحية في مجتمعات الناجيات، والاعتذار العلني من وزير الدفاع⁽²⁶⁾. وفي جنوب السودان، وبدعم من الأمم المتحدة، افتتحت أول محكمة متخصصة معنية بالعنف الجنسي والجنساني. ولتعزيز المساءلة، أعلنت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، بالتوجيهات المتعلقة بالتحقيق في أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع والملاحقة القضائية لمرتكبيها⁽²⁷⁾. وأنتجت هيئة

(24) أخبار الأمم المتحدة، "Conviction of top Syrian intelligence official 'a landmark leap forward'", 13 January 2022.

(25) Relief Web، "UNITAD Special Adviser Christian Ritscher welcomes landmark genocide conviction of ISIL member"، 30 November 2021.

(26) مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، "UN Special Representative Pramila Patten Welcomes Landmark Sexual Violence Verdict in Guatemala".

(27) مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، "Model Legislative Provisions and Guidance on the Investigation and Prosecution of Conflict-Related Sexual Violence"، 18 June 2021.

الأمم المتحدة للمرأة أيضا مجموعة أدوات تتعلق بحديد الاضطهاد الجنساني في سياق النزاعات والفظائع للجهات المعنية بالتوثيق وللمحققين والمُحكِّمين⁽²⁸⁾.

60 - وتقوم النساء بدور حاسم في تشكيل مؤسسات سيادة القانون، سواء كصانعات قرار أو كمناصرات للعدالة أو كضحايا ناجيات يمكن من اللجوء إلى القضاء. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، انتُخبت هيلاري تشارلزورث لملء شاغر في محكمة العدل الدولية فأصبحت خامس امرأة على الإطلاق تشغل هذا المنصب من بين 110 قضاة على مدى السنوات الـ 76 الماضية. ويمكن أن يكون تولي الضحايا الناجيات قيادة إجراءات العدالة مؤثرا بشكل خاص. وفي غواتيمالا، ألهم الدور الذي قامت به نساء الشعوب الأصلية في قضية سيبور زاركو نساء أخريات لكي ينبرين لتقديم الشكاوى وبدء رحلة السعي إلى الانتصاف. وفي غامبيا، أفضت شهادة توبا جالو أمام لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات في البلد، بشأن ما تعرضت له من عنف جنسي على يد الرئيس السابق، إلى إشعال شرارة حركة وطنية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات. واضطلعت النساء الكولومبيات بدور كبير في النجاح المحرز في عمل لجنة إيضاح الحقيقة والتعايش وعدم التكرار، الذي انتهى في حزيران/يونيه 2022 بإصدار تقرير تاريخي يتضمن فصلا محددا عن النساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسانية.

61 - وفي الفترة بين 1 أيار/مايو 2020 و 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، تمكنت أكثر من 36 000 امرأة من الوصول إلى العدالة في 12 بلدا في إطار شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقدم فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع التابع للأمم المتحدة دعما مباشرا للدول الأعضاء لسد الفجوة المتعلقة بالمساءلة، بما في ذلك من خلال إيفاد بعثتين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا. وسعت برامج الأمم المتحدة المشتركة في البلدان المتضررة من النزاعات أيضا إلى معالجة الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى العدالة. فعلى سبيل المثال، دعم برنامج العدالة المشترك للصومال إنشاء مراكز للسبل البديلة لتسوية المنازعات بغية زيادة إمكانية لجوء النساء المنتميات إلى الفئات المهمشة إلى القضاء.

حاء - منع الإرهاب والتطرف العنيف والتصدي لهما

62 - لا تزال التدابير السياسية للتصدي تغفل، في غالب الأحيان، الصلة الهامة بين كره النساء والإرهاب أو التطرف العنيف. فكره النساء جزء لا يتجزأ من الأيديولوجية والهوية السياسية لمعظم الأفراد والجماعات الإرهابيين والأفراد والجماعات المتطرفين العنيفين، ويتجلى ذلك في دعايتهم وفي ما يستخدمونه من أساليب للتجنيد، كما يتجلى في كثير من الأحيان في ضحاياهم. ففي مقاطعة كابو ديلغادو الشمالية في موزمبيق، اختطفت الجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم داعش أكثر من 600 امرأة وفتاة منذ عام 2018، بعضهن أطلق سراحه بعد دفع فدية وبعضهن أنقذته القوات الموزمبيقية والإقليمية، أما البقية فما زلن في عداد المفقودين ومن المرجح أن يكن قد تعرضن للاسترقاق الجنسي على يد أعضاء تلك الجماعات⁽²⁹⁾.

(28) "Identifying gender persecution in conflict and atrocities: a toolkit for documenters, investigators, prosecutors and adjudicators of crimes against humanity", December 2021, UN-Women, Human Rights and Gender Justice Clinic City University of New York, Madre

(29) Human Rights Watch, "Mozambique: hundreds of women, girls abducted" 7 December 2021

ولا تزال الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة نشطة جدا في وسط وشمال مالي، وكثيرا ما تقرر قواعد تضر بالنساء وتستخدم التهديدات والأساليب الإرهابية لإنفاذ تلك القواعد؛ ومن تلك الأساليب اختطاف النساء واغتصابهن أو قتل الآباء ممن يرفضون وهب بناتهم لمقاتلي تلك الجماعات مقابل الحماية. وإلى جانب اضطهاد الناشطات السياسيات، قام الحوثيون (الذين يطلقون على أنفسهم أيضا "أنصار الله") في اليمن باعتقال واغتصاب النساء ممن رفضن حضور دورات التشريب العقائدي الخاصة بهن، كما قاموا باحتجاز وتعذيب أشخاص على أساس ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسية.

63 - ومع ذلك، غالبا ما تُستخدم البنية التحتية والتشريعات المتزايدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب ضد منظمات المجتمع المدني النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات. فمنذ عام 2019، تدخلت المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب في أكثر من 119 حالة في 20 بلدا نيابة عن مدافعات عن حقوق الإنسان استُهدفن بذريعة مكافحة الإرهاب. وفي الفترة بين عامي 2001 و 2018، اعتمد 140 بلدا تشريعات لمكافحة الإرهاب. وفي 58 في المائة من الملاحظات القضائية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في تلك البلدان، قُدمت صكوك الاتهام بموجب هذه التشريعات (A/HRC/40/52). وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، صنفت حكومة إسرائيل ست منظمات فلسطينية كمنظمات إرهابية بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2016، بما في ذلك اتحاد لجان المرأة الفلسطينية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وجه العديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة رسائل إلى حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية للإعراب عن قلقهم من التأثير المزعوم لمجموعة من اللوائح التي تستهدف تسجيل ومراقبة وتمويل قطاع المجتمع المدني، بما في ذلك بذريعة مكافحة تمويل الإرهاب، ومن التأثير الذي يطال المنظمات النسائية خاصة. ويؤكد مجلس الأمن من جديد، في معظم قراراته المتعلقة بمكافحة الإرهاب، أن على الدول الأعضاء أن تكفل التقيد في أي تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب بجميع الالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني.

طاء - تغير المناخ وآثاره على السلام والأمن

64 - يُدرك أكثر فأكثر بأن النساء والفتيات يتأثرن بشكل واضح وغير متناسب بأكبر تهديد في عصرنا، ألا وهو أزمة المناخ⁽³⁰⁾. واعترفت الدورة السادسة والستون للجنة وضع المرأة "بالآثار غير المتناسبة لتغير المناخ والتدهور البيئي والكوارث على جميع النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد النزاع وحالات الطوارئ الإنسانية"⁽³¹⁾.

65 - والأمم المتحدة تُحسِّن قدرتها على تقييم ومعالجة المخاطر المتباينة المرتبطة بتغير المناخ وانعدام الأمن. وقد شُرع هذا العام في تنفيذ دورة إلكترونية متعددة التخصصات⁽³²⁾ تتيح توجيهات مفتوحة المصدر لإجراء التحليل وتصميم البرامج التي تضع المساواة بين الجنسين في صميم العمل المناخي وبناء السلام.

(30) Adrien Detges and others, *10 Insights on Climate Impacts and Peace: A Summary of What We Know* (Adelphi and Potsdam Institute for Climate Impact Research, 2020).

(31) E/CN.6/2022/L.7.

(32) دورة إلكترونية مفتوحة بشأن المسائل الجنسانية والبيئة. متاح على الرابط التالي: <https://unccelearn.org/course/view.php?id=39&page=overview>.

66 - وهناك حاجة إلى مواصلة بذل الجهود لتحويل الوعي والمعرفة إلى عمل جماعي وعاجل. فالبحوث تظهر أن الدول الشديدة الهشاشة تتلقى في المتوسط 2,1 دولار للشخص الواحد في إطار تمويل العمل المناخي مقارنة بـ 161,7 دولار في الدول غير الهشة⁽³³⁾. ويصل النساء من هذا التمويل مبلغ أقل. ويتيح تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال الأمن المناخي نقاط تدخل مناسبة للصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وصناديق الاستثمارات المناخية، وصندوق التكيف، وذلك لتحقيق أثر أكبر من خلال التمويل المراعي للمنظور الجنساني في السياقات الهشة.

67 - وتقوم المنظمات والشبكات النسائية على نحو متزايد بإدماج تحليل المخاطر المناخية في عملها. فعلى سبيل المثال، تقدم المنظمات النسائية المحلية في المحيط الهادئ التوجيه لشبكة الأمن المناخي في المحيط الهادئ، بما يساعد واضعي السياسات في تحديد مخاطر الأمن المناخي الإقليمية والوطنية وتقييمها والتصدي لها. وهناك حاجة إلى زيادة ما يقدم من دعم للمنظمات المحلية بما يحقق استرشاد السياسات والخطط وما يتصل بها من برمجة بمعارف تلك المنظمات وخبراتها.

68 - والعنف ضد الناشطين في مجال البيئة يبعث على القلق البالغ. فالعديد من المدافعين عن البيئة هم أيضاً من الشعوب الأصلية، أو من أفراد المجتمعات المحلية أو الأقليات. وكان الحكم الصادر في عام 2021 في حق الرئيس السابق لشركة Desarrollos Energéticos (DESA) للطاقة الكهرومائية الممولة دولياً، لدوره في قتل بيرتا كاسيريس، وهي ناشطة بيئية من السكان الأصليين من هندوراس، لحظة من لحظات أعمال المساءلة، ذات أهمية وإن قل مثيلها. ويجب على الأمم المتحدة أن تبذل المزيد من الجهد لدعم عمل المدافعات عن البيئة في السياقات الهشة. وعلى سبيل المثال، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرهما من الشركاء الدعم للمدافعات عن البيئة اللاتي يعملن على حماية نهر أتراتو، شريان الحياة للمجتمعات المحلية في مقاطعة شوكو في كولومبيا، من التلوث وسوء الاستخدام.

69 - أما التحول المستدام عن استخدام الوقود الأحفوري، فهو التحدي الكبير المقبل سنواجهه. وتتيح استراتيجيات الانتقال وسياساته ولوائحه التنظيمية فرصة، بل إلزاماً، بأن يُعالج الظلم الاجتماعي والتهميش والتنازع المرتبط منذ فترة طويلة باستخراج مواد الطاقة. وإن مشاركة المرأة الفعالة في جميع مستويات صنع القرار، بما يشمل تصميم وتنفيذ خطط الانتقال في مجال الطاقة، أمر ضروري لتحقيق مستقبل يسوده السلم والعدل ويشمل الجميع.

رابعاً - الإجراءات المتخذة للوفاء بالتزامات الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن

ألف - التخطيط للإجراءات ورصد النتائج على الصعيدين الوطني والإقليمي

70 - لا تزال خطط العمل الوطنية تشكل أداة حاسمة بالنسبة للبلدان لإعطاء الأولوية للمرأة والسلام والأمن في سياساتها الوطنية والخارجية. وبعد مرور سبعة عشر عاماً على دعوة مجلس الأمن أول مرة إلى وضع تلك الخطط، اعتمد أكثر من 100 بلد وإقليم خطة عمل وطنية⁽³⁴⁾. واعتمدت الإمارات العربية

(33) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "Climate finance for sustaining peace: making climate finance work for conflict-affected and fragile contexts"، 2021، New York.

(34) WPS Focal Points Network، Global map of adopted national action plans. متاحة على الرابط التالي:

<https://wpsfocalpointsnetwork.org/resources>

المتحدة، وببرو، وكازاخستان، والمكسيك، وملايو خطط عملها الأولى في عام 2021 وأوروغواي والمغرب في عام 2022، ليصل العدد إلى 103 بلدان. وجددت عدة بلدان خططا منتهية الصلاحية واعترفت عدد أكبر من الدول بأهمية معالجة أشكال التمييز المتعددة في خططها، بما يشمل حقوق الأقليات والسكان الأصليين والمهاجرين.

71 - وينبغي زيادة إدماج خطط العمل مع الخطط والسياسات والاستراتيجيات الأخرى التي تتناول مسألة السلام والأمن وحقوق الإنسان المكفولة للمرأة. وأصدرت شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن التي تضم 91 عضوا، والتي عقدت اجتماعها السنوي في جنيف في أيار/مايو، برئاسة مشتركة من جنوب أفريقيا وسويسرا، بياناً مشتركاً⁽³⁵⁾ سُلّم فيه بـ "الحاجة إلى إقامة علاقة تفاعل مع الخطط والاستراتيجيات التي تتناول المسائل المتعلقة بالاستجابة في حالات الطوارئ وفي الحالات الإنسانية وبالأجانب والمشردين داخليا، وتغيير المناخ، والشباب، والسلام والأمن، ومكافحة جميع أشكال التطرف وتغذية نزعته، وقضايا الاتجار بالأشخاص، والآثار الجنسانية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونظم الإنذار المبكر المراعية للمنظور الجنساني". وبالمثل، ينبغي للسياسات الخارجية النسوية أن تعزز تنفيذ الأولويات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وأن تتضمن روابط واضحة مع خطط العمل الوطنية. وقد وضعت تسعة بلدان، هي إسبانيا، وألمانيا، والسويد، وشيلي، وفرنسا، وكندا، ولكسمبرغ، والمكسيك، وهولندا، سياسات خارجية نسوية أو أعلنت عنها.

72 - وعلى الرغم من أن 85 في المائة من خطط العمل الوطنية تتضمن إطارا للرصد يحتوي على مؤشرات، فإن تقييم ورصد أثر تنفيذ الخطط لا يزالان يشكلان نقطة ضعف في معظمها. ولا يزال العديد منها يتتبع التقدم المحرز فقط على مستوى الأنشطة، وليس على مستوى الأثر والنتائج⁽³⁶⁾. وثمة حاجة إلى إدماج مؤشرات الأثر في أطر الرصد وتعزيز القدرة على جمع البيانات ورصدها والإبلاغ عنها تعزيزا للمساءلة. ويجب أن يقاس نجاح خطط العمل الوطنية والسياسات النسوية بأثرها على رفاه جميع النساء والفتيات، وهو مقياس قوي للصحة المجتمعية العامة والطابع السلمي للدول والمجتمعات.

73 - ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تضطلع بدور هام في تعزيز الرصد والإبلاغ عن الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولدى 12 منظمة إقليمية ودون إقليمية خطط عمل واستراتيجيات بشأن المرأة والسلام والأمن، ومن المتوقع أن تحذو رابطة أمم جنوب شرق آسيا حذوها. ويقدم مكتب المبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن الدعم التقني والدعم لبناء القدرات للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لرصد التقدم المحرز في المنطقة باستخدام إطار الاتحاد الأفريقي للنتائج القارية. وعلى الصعيد المحلي، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمات المجتمع المدني، مثل الشبكة العالمية للنساء العاملات في مجال بناء السلام والتحالف من أجل العمل بشأن القرار 1325 (2000)، تقديم الدعم لوضع خطط عمل محلية لإضفاء الطابع المحلي على السياسات والالتزامات العالمية والوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

(35) يمكن الاطلاع على البيان المشترك على الموقع التالي: <https://wpsfocalpointsnetwork.org/geneva-meeting>.

(36) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *Corporate evaluation of UN-Women's support to national action plans on women, peace and security*, 2021.

74 - واكتملت في تموز/يوليه 2022 السنة الأولى من تنفيذ تحالفات عمل جيل المساواة وميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني. وحتى 30 أيلول/سبتمبر 2022، انخرطت 184 جهة موقعة⁽³⁷⁾ في المهمة التي يضطلع بها الميثاق. وسيتيح إطار الرصد الخاص به تتبع معدل التقدم المحرز وسيوفر أداة لتحديد فرص التعاون والعمل المشترك بشأن القضايا والمجالات التي يتضح فيها وجود ثغرات وتحديات.

75 - ويجب تفعيل الالتزامات وأدوات السياسة العامة وآليات التنسيق تفعيلًا كاملاً عندما تُعرض للخطر المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان المكفولة للمرأة. وهذا هو الجانب الذي فيه تُختبر فعالية تلك الالتزامات والأدوات والآليات. ويمكن لآليات حقوق الإنسان أن تزيد المساءلة تعزيزاً، بوسائل منها رصد التهديدات والاعتداءات التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الإنسان في السياقات المتضررة من النزاعات والأزمات. وفي عام 2021، قدمت عدة دول تقارير عن التنفيذ وتلقت توصيات بشأنه في سياق الاستعراض الدوري الشامل، وفي سياق وفائها بالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما في ذلك التوصية العامة رقم 30 (2013) بشأن وضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

باء - القيادة والتنسيق والمساءلة داخل الأمم المتحدة

76 - تظل الأمم المتحدة ملتزمة بتنفيذ توجيهات الأمين العام لعام 2019 والأهداف التطلعية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي حددها الأمين العام للعقد، لعام 2020 (S/2019/800 و S/2020/946). ويتأسس ذلك على الجهود الرامية إلى تعزيز وسائل التنفيذ الأساسية، بما في ذلك: القدرة على التحليل الجنساني وجمع البيانات، والتخطيط المراعي للمنظور الجنساني، والخبرة التقنية في مجال المسائل الجنسانية، والالتزام بتحقيق تكافؤ الجنسين، وتوفير الموارد الكافية، وإقامة الشراكات القوية، بما في ذلك مع منظمات المجتمع المدني النسائية.

77 - ومن خلال الهيئات المقررة الداخلية التابعة للأمين العام، اعتمدت نقاط قرار إضافية لتفعيل التوجيهات وغيرها من الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وتقرر أن يُستَترَ على المعنيين في مناصبي رئيس بعثة أو نائب رئيس بعثة أن يحققوا إنجازات مثبتة موثقة في مجال المساواة بين الجنسين. ومن المتوقع من جميع كبار قادة عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، بموجب الاتفاقات الخاصة بهم، أن يشجعوا تنفيذ القرارات المتصلة بالمرأة والسلام والأمن ورصدها، وأن يدمجوا منظورا جنسانيا في جميع الأنشطة المضطلع بها. وشرع الكثير من كيانات الأمم المتحدة في وضع خطط استراتيجية جديدة، وعزز العديد منها الالتزامات بشأن المساواة بين الجنسين والخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بمؤشرات أقوى لتتبع التقدم المحرز. وستؤدي هذه التدابير إلى اتخاذ إجراءات في المجالات التي كان التقدم فيها متفاوتاً، بما في ذلك اتساق وعمق التحليل الجنساني، والجهود المبذولة للمشاركة والتشاور والشراكة بصورة مجدية مع مختلف الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان المكفولة للمرأة وبانيات السلام، وتنفيذ المؤشرات الجنسانية والمعايير المالية.

78 - ويتخذ المزيد من كبار القادة، متابعة لتوجيهات عام 2019 واتفاقاتهم مع الأمين العام، موقفاً أقوى بشأن تنفيذ الخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فعلى سبيل المثال، عزز رئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة

(37) <https://wpshacomcompact.org/signatory-members>

لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لدى توليه منصبه في عام 2021، تنفيذ المؤشرات الجنسانية، وعقد لقاء مفتوحاً بشأن تنفيذ البعثة الالتزامات في مجال المساواة بين الجنسين والمرأة والسلام والأمن، وأنشأ منبراً لتبادل الآراء مع منظمات المجتمع المدني النسائية. وتمشيا مع توجيهات عام 2019، تقوم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام بدمج الرسائل الرئيسية على نطاق منظومة الأمم المتحدة والمحددة السياق بشأن التعجيل بإشراك المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية، وذلك في البيانات والرسائل الصادرة عن القيادة العليا. بيد أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لضمان اتباع جميع كبار القادة نهجا على نطاق المنظومة وتعزيز جودة هذه الرسائل. فعلى سبيل المثال، بينما يشير كبار القادة بصورة روتينية إلى وجود مشاورات مع منظمات المجتمع المدني النسائية، يقدم عدد قليل منهم معلومات مستكملة موضوعيا عن تلك المناقشات أو نتائجها في التقارير الرسمية.

79 - وطلب مجلس الأمن، في أول قرار قائم بذاته يتخذه على الإطلاق بشأن عمليات الانتقال في الأمم المتحدة⁽³⁸⁾، إلى الأمين العام أن يكفل تضمين جميع مراحل تخطيط البعثات وتنفيذ الولايات واستعراضها ومرحلة الانتقال بأكملها مسألة مشاركة المرأة بشكل كامل ومتكافئ وهادف وخبرات فنية في المسائل الجنسانية وتحليلا جنسانيا شاملا. وتعد الخطة الانتقالية الجديدة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثالا جيدا على ذلك، ففيها يُطبق معيار محدد للمرأة والسلام والأمن، و 40 في المائة من مؤشرات البعثة، وعددها 83 مؤشرا، تتعلق بالقضايا الجنسانية. وكان تواصل قيادة البعثة مع القيادات النسائية أمرا حاسما في تحقيق هذه النتيجة.

80 - وتعمل لجنة بناء السلام على المضي قدما في تنفيذ استراتيجيتها الجنسانية، مع تتبع التقدم المحرز من خلال خطة عملها. وفي عام 2021، استرشد 20 من أصل 37 اجتماعا (54 في المائة) عقدتها لجنة بناء السلام بإحاطات من بانيات السلام⁽³⁹⁾. وفي عام 2021، تضمنت جميع حزم الأهلية القطرية الثلاث الخاصة بصندوق بناء السلام تحليلا للنزاعات مراعاة للمنظور الجنساني، مقارنة بأربعة من أصل خمسة حزم في عام 2020.

81 - ويتطلب التنفيذ الفعال قدرات من الموظفين المتفرعين وخبرات فنية. ومن بين بعثات حفظ السلام الاثنيتي عشرة، توجد في 8 بعثات⁽⁴⁰⁾ وحدات للقضايا الجنسانية تضم ما مجموعه 52 مستشارا ومستشارة وموظفا وموظفة معنيين بالشؤون الجنسانية، ولكن أربعة منهم فقط يشغلون وظائف ذات رتب عليا (ف-5)⁽⁴¹⁾. ومن بين خمس وظائف لمستشارين في الشؤون الجنسانية التي كانت شاغرة في بعثات

(38) قرار مجلس الأمن 2594 (2021).

(39) https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org/peacebuilding/files/documents/2021_pbc_gender_stategy_and_action_plan_written_update_0.pdf

(40) بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

(41) بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

حفظ السلام في عام 2021، تم شغل أربع وظائف بحلول شباط/فبراير 2022. وستة⁽⁴²⁾ من رؤساء وحدات القضايا الجنسانية مسؤولون مباشرة أمام رئيس البعثة، مما يتيح مراعاة مسائل المرأة والسلام والأمن بشكل استراتيجي في عمليات التخطيط والاستراتيجيات السياسية. وزاد في عام 2021 عدد الخبراء في الشؤون الجنسانية وجهات تنسيق تلك الشؤون في كل من العنصر العسكري وعنصر الشرطة. وفي 20 بعثة سياسية خاصة، كان هناك 148 موظفا يعملون على تقديم الخبرة المتخصصة والدعم في المسائل الجنسانية، بمن فيهم 31 مستشارا في الشؤون الجنسانية متفرغين. وكان لدى سبع بعثات سياسية خاصة كبير مستشارين في الشؤون الجنسانية برتبة ف-5، وتموّل أغلب وظائفهم من الميزانية العادية. ومن بين سبع وظائف شاغرة لمستشارين في الشؤون الجنسانية أو مستشارين لشؤون حماية المرأة في البعثات السياسية الخاصة في عام 2021، ظلت أربع وظائف⁽⁴³⁾ شاغرة حتى تموز/يوليه 2022. ونفذ مشروع القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات 22 عملية نشر لكبار المستشارين في الشؤون الجنسانية لتحسين الاستجابات في الحالات الإنسانية. وفي عام 2021، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لتنفيذ المبادرات التي تركز على المرأة والسلام والأمن في 76 بلدا في ستة سياقات إقليمية، وساهمت في إجراء تحليلات للنزاعات مراعية للمنظور الجنساني وتقييمات جنسانية سريعة في العديد من سياقات النزاع والطوارئ الإنسانية.

82 - ولا تزال هناك تحديات في تعبئة الموارد اللازمة لكبار المستشارين في الشؤون الجنسانية وموظفي الشؤون الجنسانية، وكذلك فيما يتعلق بالخبرات الفنية المحددة مثل خبرة محلي البيانات. وتمكنت بعض بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة من سد الفجوات في القدرات من خلال الوظائف الممولة من خارج الميزانية⁽⁴⁴⁾ أو من خلال الموظفين المقدمين دون مقابل/المنتدبين⁽⁴⁵⁾. ومع ذلك، غالبا ما تكون هذه الحلول قصيرة الأجل. وأبلغ عن تجارب مماثلة في نشر مستشارات لشؤون حماية المرأة⁽⁴⁶⁾، وأبلغ العديد من الكيانات الأخرى عن صعوبات تتعلق بتأمين الدعم الكافي للخبرات المتخصصة، بما في ذلك الأخصائيون في منع العنف الجنساني، والتخفيف من حدة المخاطر والتصدي لها في الأزمات الإنسانية.

83 - ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة التزاما كاملا ببلوغ أهداف التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة ككل. وقد أحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالقيادة النسائية في الميدان. فبحلول تموز/يوليه 2022، كانت النساء

(42) بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

(43) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

(44) بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

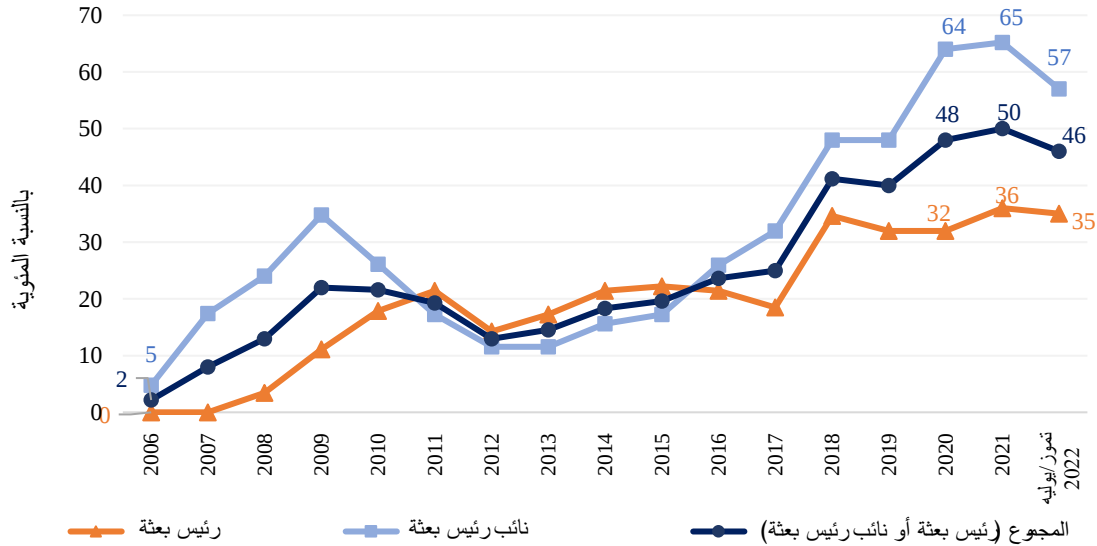
(45) بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(46) تُنشر حاليا مستشارات لشؤون حماية المرأة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

يشغل ما يقرب من نصف المناصب القيادية العليا، على الرغم من أن تمثيلهن كان أعلى في منصب نائب رئيس البعثة (57 في المائة) منه في منصب رئيس البعثة (35 في المائة) (الشكل الثاني). والتفاوت في منصب رئيس البعثة أكبر في مجال حفظ السلام حيث يتراأس الرجال جميع البعثات الأربع التي يقودها العنصر العسكري. وكانت النساء يتراأسن 6 بعثات من أصل 13 بعثة سياسية خاصة (46 في المائة) وكانت امرأتان تشغلان منصب مبعوث خاص/نائب مبعوث خاص في كانون الأول/ديسمبر 2021. ومن بين المنسقين المقيمين، تشكل النساء 51 في المائة، بما في ذلك 53 في المائة في البلدان المتضررة من النزاعات. بيد أن النساء لا يمثلن حالياً سوى 32 في المائة من الموظفين المدنيين في جميع الرتب في عمليات حفظ السلام، ولا تمثل النساء في بعض البعثات سوى ربع الموظفين الدوليين⁽⁴⁷⁾. ولا تزال هذه أوسع الفجوات في المنظمة فيما يتعلق بتحقيق التكافؤ بين الجنسين.

الشكل الثاني

تمثيل المرأة في قيادة بعثات الأمم المتحدة كنسبة مئوية من مجموع الوظائف، 2006 - تموز/يوليه 2022



المصدر: إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، آب/أغسطس 2022.

ملاحظة: نظرا لقلّة عدد مناصب رؤساء البعثات أو نواب رؤساء البعثات، فإن كل تعيين أو مغادرة لأحد كبار القادة يؤثر تأثيرا كبيرا على الإحصاءات الجنسانية.

84 - ومنذ اعتماد استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028، وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، زادت نسبة ضابطات الأركان والخبرات العسكرية الموفدات في بعثات من 12,3 في المائة إلى 19,8 في المائة، وزادت نسبة النساء من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات من 22,3 في المائة إلى 30 في المائة، وزادت نسبة النساء في صفوف الأفراد المقدمين من الحكومات للعمل في قطاع العدالة والسجون من 25 في المائة إلى 42 في المائة (انظر الشكل الثالث).

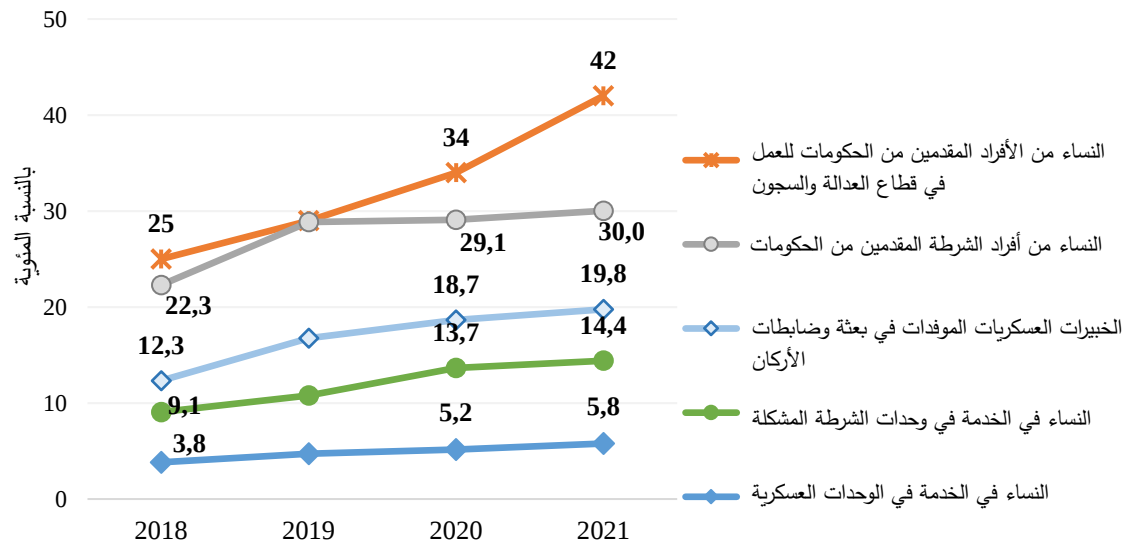
(47) الأمم المتحدة، لوحة متابعة التكافؤ بين الجنسين بالأمانة العامة للأمم المتحدة. متاحة على الرابط التالي:

<https://www.un.org/gender/content/un-secretariat-gender-parity-dashboard>

وتم أيضا تحقيق التكافؤ بين الجنسين في صفوف رؤساء عناصر الشرطة. والتقدم المحرز في هذه الفئات هو نتيجة للعديد من التدابير الاستباقية التي اتخذتها الأمم المتحدة والدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، تشترط شعبة الشرطة الآن لاعتماد تقييم المرشحين للخدمة في البعثات أن ترشح الدولة العضو نساء ليشكلن ما لا يقل عن 25 في المائة من المرشحين للتقييم. ولا يزال هناك نقص صارخ في تمثيل المرأة في الوحدات العسكرية، حيث لا تشكل النساء حاليا سوى 5,8 في المائة من القوات. وقد ركزت الأمم المتحدة على تهيئة بيئة مؤاتية تقضي إلى المساواة بين الجنسين، على سبيل المثال، من خلال تحسين الترتيبات التيسيرية المراعية للاعتبارات الجنسانية، والتدريب والتوجيه بشأن التصدي للتحيز الجنساني في عمليات السلام، والاستقصاءات لتحديد الحواجز التي تواجهها النساء أثناء نشرهن.

الشكل الثالث

نسبة النساء في صفوف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة حسب نوع الوظيفة وفي صفوف الأفراد المتقدمين من الحكومات للعمل في قطاع العدالة والسجون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، 2018-2021



المصدر: إدارة عمليات السلام، بيانات أُطْلِعَ عليها في حزيران/يونيه 2022.

85 - ويساعد صندوق مبادرة إلسي لتعزيز مشاركة المرأة في القوات النظامية لعمليات السلام على تسريع وتيرة التقدم. ففي عام 2021، وافق الصندوق على 10 مشاريع بقيمة 4,5 ملايين دولار من سبعة بلدان مساهمة بقوات وأفراد شرطة وعملية سلام واحدة تابعة للأمم المتحدة. وتشمل بعض المشاريع نشر وحدات "متينة جنسانيا" يكون فيها عدد النساء المنتشرات أعلى بخمس نقاط مئوية من الأهداف المحددة في استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين. وأتاحت منحة مقدمة إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للبعثة بأن تضيف أماكن إقامة وحمامات ملائمة للنساء ومنطقة للرفاه مخصصة لهن، مع تحفيز البلدان المساهمة بقوات على نشر المزيد من النساء.

86 - ويتيح كل من نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، وخطتنا المشتركة، والاستعراض المستقل المقبل لقدرة منظومة الأمم المتحدة على تحقيق المساواة بين الجنسين بوصفها أولوية أساسية لجميع الكيانات فرصة للبناء على الممارسات الجيدة وتوسيع نطاقها وكفالة ملائمة المنظومة للغرض المتوخى منها، ولا سيما عندما تُعرض للخطر المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان المكفولة للمرأة.

جيم - تمويل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن

87 - إن تمويل الوقاية وبناء السلام والمساواة بين الجنسين قد صار مهما الآن أكثر من أي وقت مضى. فقد أدى تدهور السياق الأمني العالمي إلى جانب الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة التي عجلت بها جائحة كوفيد-19 إلى تعميق أوجه عدم المساواة وزيادة عدم الاستقرار. وفي هذا السياق، من الحيوي أن يجد جميع الملترمين بتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالسلام والتنمية والمساواة بين الجنسين حلولاً عاجلة ومبتكرة لمعالجة النقص في التمويل. ومما يبعث على القلق البالغ أن الاستثمارات في الأمن المسلح آخذة في النمو بينما تُقلص الاستثمارات في الأمن البشري وفي التنمية المستدامة، وإعمال حقوق الإنسان الأساسية، وحماية كوكبنا.

88 - وخلافاً للالتزام الأساسي للأمم المتحدة الرامي إلى الحد من الإنفاق العسكري والاستثمار في الأمن البشري، استمر الإنفاق العسكري العالمي في النمو في السنة الثانية من الجائحة، ليصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 2,1 تريليون دولار في عام 2021. وكانت تلك هي السنة السابعة على التوالي التي يزداد فيها الإنفاق⁽⁴⁸⁾. وفي الوقت نفسه، تتجه مؤشرات التنمية العالمية، بما في ذلك مؤشرات الفقر والأغذية والصحة والتعليم، في الاتجاه الخاطئ، وارتفعت الاحتياجات والمتطلبات الإنسانية لتبلغ 46,06 بليون دولار، من أجل مساعدة 202 مليون شخص من أصل 303 ملايين شخص محتاجين في جميع أنحاء العالم. والفجوة بين الاحتياجات والتمويل صارت أعلى من أي وقت مضى⁽⁴⁹⁾. فعلى سبيل المثال، في عام 2021، كان هناك نقص بنسبة 72 في المائة في التمويل الذي يوجه إلى منع العنف الجنساني والتصدي له في حالات الطوارئ الإنسانية⁽⁵⁰⁾.

89 - وبلغت المعونة الثنائية الموجهة إلى السياقات والبلدان الهشة والمتضررة من النزاعات 48 بليون دولار في عام 2020⁽⁵¹⁾. ومن ضمن تلك المعونة، خُصص 21,8 بليون دولار (42 في المائة) لدعم المساواة بين الجنسين في هذه السياقات، وهي حصة ظلت ثابتة في ظل جائحة كوفيد-19 (انظر الشكل الرابع). ومع ذلك، لم يخصص سوى 2,3 بليون دولار للمساواة بين الجنسين باعتباره هدفاً رئيسياً، أي ما يعادل 5 في المائة من المعونة المقدمة إلى السياقات الهشة. وخلافاً للتوصيات التي قدمها الأمين العام في عام 2020 (S/2020/946)، انخفضت المعونة الثنائية المخصصة لدعم المنظمات والحركات النسوية والتي تقودها نساء وتلك التي تُعنى بحقوق المرأة في البلدان الهشة أو المتضررة من النزاعات، حيث بلغت 150 مليون دولار (0,3 في المائة من المعونة الثنائية) في عام 2020، مقارنةً بـ 181 مليون دولار في

(48) Stockholm International Peace Research Institute, "World military expenditure passes \$2 trillion for first time" (25 April 2022) <https://www.sipri.org/media/press-release/2022/world-military-expenditure-passes-2-trillion-first-time>.

(49) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، للمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي (الملحة الموجزة لمنتصف العام، 2022).

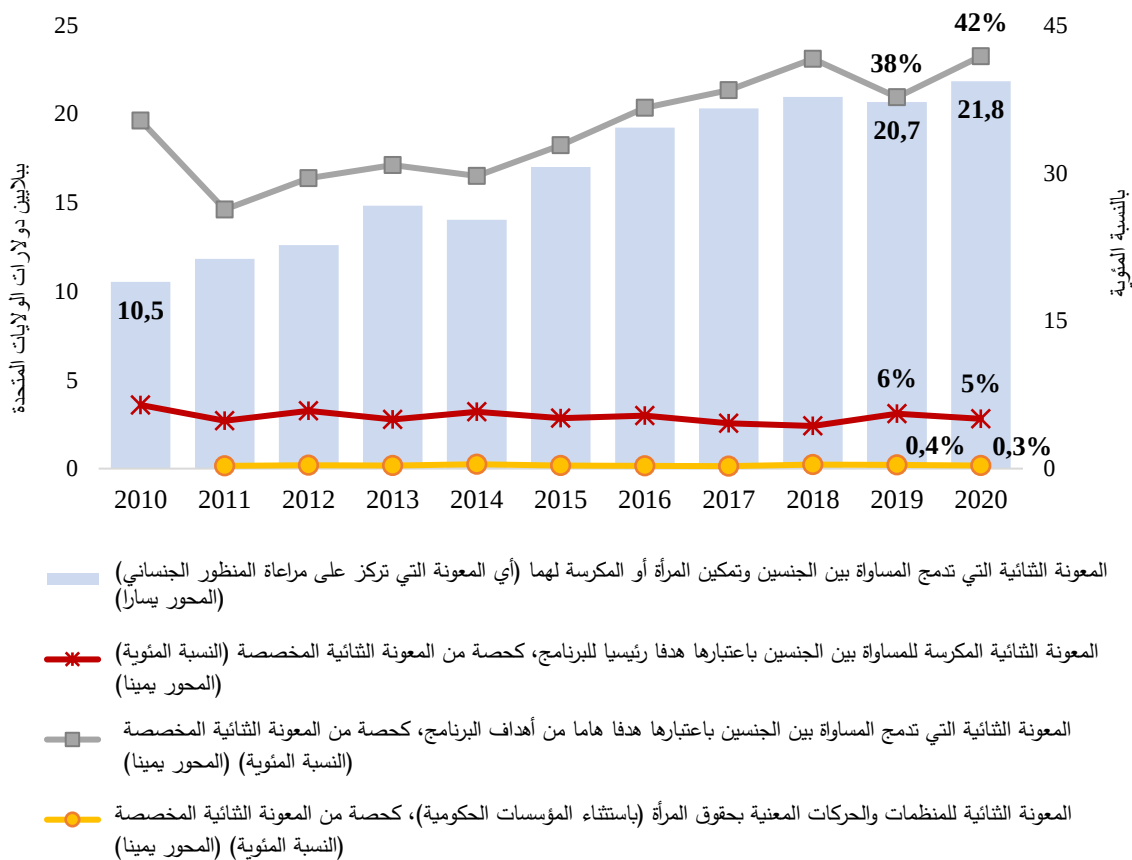
(50) نظام التتبع المالي الخاص بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(51) حتى حزيران/يونيه 2022، كانت أحدث البيانات المتاحة هي البيانات حتى متم عام 2020.

عام 2019⁽⁵²⁾. ويشير التحليل القائم على السياق إلى أن التمويل لا يزال قائما إلى حد كبير على المشاريع، ويتسم بعدم اليقين من سنة إلى أخرى وبعدم مواءمة الأولويات والاحتياجات التي تحددها المنظمات النسائية مع أولويات واحتياجات الجهات المانحة⁽⁵³⁾. وفي ورقة معلومات أساسية⁽⁵⁴⁾ للاجتماع الرفيع المستوى بشأن تمويل بناء السلام في نيسان/أبريل 2022، وجهت شبكات من بائيات السلام الانتباه إلى ما يواجهه من حواجز هيكلية متنوعة في الوصول إلى التمويل لدعم عملهن. ومن تلك الحواجز ندرة التمويل المباشر والافتقار إلى الفرص المتاحة لبائيات السلام للتأثير على عملية صنع القرار بشأن أولويات التمويل.

الشكل الرابع

المعونة الثنائية المقدمة دعما للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في السياقات الهشة أو المتضررة من النزاعات، 2020-2010



المصدر: قاعدة بيانات "Creditor Reporting System" لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أُطْلِعَ عليها في 24 حزيران/يونيه 2022.

(52) الغرض من هذه المعونة هو تقديم الدعم إلى المنظمات والحركات النسوية والتي تقودها نساء وتلك التي تُعنى بحقوق المرأة وإلى المؤسسات (الحكومية وغير الحكومية) من أجل تعزيز فعاليتها وتأثيرها واستدامتها، وعادة ما توجه عن طريق المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني (أكثر من 50 في المائة)؛ والمنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الدعم الموجه إلى صناديق التمويل الجماعي المخصصة مثل صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني (بنسبة تتراوح بين 20 و 30 في المائة تقريباً)؛ والقطاع العام؛ ومؤسسات البحوث. واستبعدت من البيانات التي جرى تحليلها المعونة التي تُوجَّه عن طريق المؤسسات الحكومية.

(53) انظر: <https://thegenderhub.com/projects/donor-funding-and-wps-implementation>

(54) انظر: <https://gnwp.org/wp-content/uploads/Fund-us-like-you-want-us-to-win.pdf>

90 - وتقدم مجموعة صغيرة من الجهات المانحة معظم المعونة والمساعدة الإنسانية في المجال الجنساني. وبالتالي، فإن المؤشرات التي تشير إلى أن المزيد من الدول الأعضاء بصدد تخفيض ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية في عام 2022 مؤشرات مثيرة للقلق. وفي الفترة بين عامي 2018 و 2021، مُنحت نسبة 87 في المائة من المساعدة الإنسانية الدولية المخصصة للمسائل الجنسانية من 10 جهات مانحة فقط، مما يعني أن نقصان ما تقدمه جهة مانحة واحدة فقط يمكن أن يؤثر بشكل كبير على التمويل الإجمالي⁽⁵⁵⁾.

91 - ولا تزال المعلومات المتعلقة بكيفية تمويل الحكومات لأنشطتها في مجال المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك تنفيذ خطط العمل الوطنية، معلومات غير كافية. ويبين التحليل أن معظم خطط العمل الوطنية لا تتضمن سوى معلومات قليلة، أو لا تتضمن معلومات بالمرّة، عن آليات الميزانية أو التمويل، وأن قلة منها خصصت أموالاً للرصد وجمع البيانات وتقييم التقدم المحرز تحديداً⁽⁵⁶⁾. ومن بين السبل التي ثبتت جدواها في توليد تمويل مستدام لتنفيذ هذه الخطط عمليات تقدير التكاليف، والميزنة المراعية للمنظور الجنساني، وإنشاء آليات التمويل الجماعي. وينبغي لشبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن أن تستكشف السبل التي تتيح تكرار الممارسات الجيدة في كل خطط العمل الوطنية وكيفية تحسين تتبع التمويل اللازم لتنفيذ تلك الخطط، وذلك مثلاً باستحداث مؤشر خاص بالمرأة والسلام والأمن.

92 - وعلى الرغم من أن العديد من الجهات الفاعلة تكافح من أجل وضع خطوط أساس ونظم للتتبع المالي، فإن إعمال معايير مثل الهدف المتمثل في تخصيص ما لا يقل عن 15 في المائة من الميزانيات البرنامجية للمساواة بين الجنسين أداة هامة لتعزيز التمويل من أجل المساواة بين الجنسين على صعيد منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وكجزء من عمليات الإصلاح، فقد التزمت الأمم المتحدة بزيادة الموارد المخصصة للمساواة بين الجنسين وباستعراض وتحسين نظم تتبع المخصصات المالية. وتبين التقارير المتعلقة بخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن أقل من نصف الكيانات المبلغة (41 في المائة) لديها نظم لتتبع الموارد من أجل المساواة بين الجنسين (انظر E/2022/62). ومن الناحية الإيجابية، أفاد عدد أكبر من الكيانات بأنها حققت أو تجاوزت مخصصاتها المستهدفة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين: 23 كيانا في عام 2021، مقارنة بـ 16 كيانا في عام 2018. فعلى سبيل المثال، خصصت منظمة الأمم المتحدة للطفولة 16 في المائة من تمويلها في البلدان المتضررة من النزاعات للبرامج التي تعتبر المساواة بين الجنسين هدفاً من أهدافها الرئيسية. ولا يزال البرنامج الإنمائي، بنسبة 8 في المائة، دون المستوى المستهدف للتمويل المكرس للمساواة بين الجنسين، كما أن البرمجة في البلدان المتضررة من النزاعات تزداد تخلفاً عن الركب (2,7 في المائة).

(55) انظر: <https://devinit.org/resources/funding-for-gender-relevant-humanitarian-response/executive-summary>.

(56) انظر، على سبيل المثال: Caitlin Hamilton, Nyibeny Naam and Laura J. Shepherd, “Twenty Years of Women, Peace and Security National Action Plans: Analysis and Lessons Learned” (University of Sydney, 2020). متاح على الرابط التالي: https://www.wpsnaps.org/app/uploads/2020/03/Twenty-Years-of-Women-Peace-and-Security-National-Action-Plans_Report_Final_Web.pdf. وانظر أيضاً: Henri Myrtilinen, Laura J Shepherd and Hannah Wright, Implementing the Women, Peace and Security Agenda in the OSCE Region (Organization for Security and Cooperation in Europe, 2020). الرابط التالي: <https://www.osce.org/files/f/documents/3/4/444577.pdf>.

واعترافاً بالحاجة الملحة إلى زيادة الاستثمار والمساءلة، أعاد مكتب إدارة الأزمات التابع للبرنامج الإنمائي الالتزام بالهدف المتمثل في تخصيص نسبة 15 في المائة من مخصصاته، كحد أدنى، لمراعاة المنظور الجنساني في سياقات الأزمات، وهو يتخذ تدابير للوفاء بهذا الالتزام.

93 - وفي عام 2021، استثمرت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ما مجموعه 7,2 ملايين دولار (18 في المائة من ميزانيتها السنوية الخاصة بالنداء المتعدد السنوات) للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، متجاوزة التزامها بتخصيص ما لا يقل عن 17 في المائة من ميزانيتها السنوية الخاصة بالنداء المتعدد السنوات لمبادرات المساواة بين الجنسين. وفي مجال حفظ السلام، تطبق أربع بعثات⁽⁵⁷⁾ مؤشراً جنسانياً على المشاريع السريعة الأثر ومشاريع الصناديق الاستثمارية لكفالة أن يدعم التمويل المشاركة الهادفة للمرأة، بينما تتعقب بعثات أخرى مشاريع تتوخى دعم المساواة بين الجنسين و/أو المرأة والسلام والأمن من خلال أدوات تقييم أخرى. وفي عام 2021، خصصت هيئة الأمم المتحدة للمرأة 126,7 مليون دولار للبرمجة في مجال السلام والأمن والتدخلات الإنسانية والحد من مخاطر الكوارث، وهو ما يمثل ارتفاعاً مقارنة بـ 105,5 ملايين دولار خُصصت في عام 2020.

94 - ومنذ الشروع في تطبيق مؤشر المساواة بين الجنسين لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في عام 2018، أدى التعاون بين مكتب التنسيق الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على وضع التوجيهات ذات الصلة إلى تحسين التتبع المالي. وفي عام 2021، أبلغ 11 فريقاً قطرياً من أصل 23 فريقاً قطرياً لديها خطط عمل مشتركة⁽⁵⁸⁾ في البلدان المتضررة من النزاعات عن تخصيص 15 في المائة أو أكثر من مواردها المتاحة للأنشطة التي تتخذ المساواة بين الجنسين هدفاً رئيسياً لها. ومع ذلك، يلزم مواصلة العمل من أجل زيادة عدد الأفرقة القطرية التي تبلغ عن بيانات عالية الجودة.

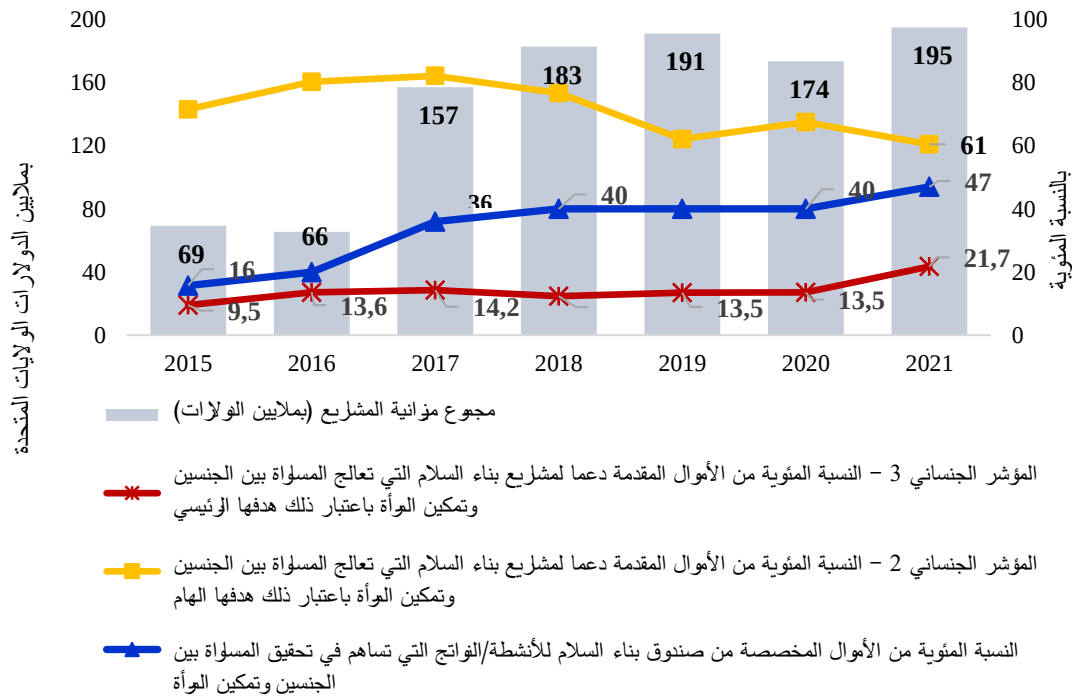
95 - ولا يزال صندوق بناء السلام يشكل مصدر إلهام لسائر آليات التمويل الجماعي في بدء تطبيق مؤشر جنساني. ففي عام 2021، خصص الصندوق 47 في المائة (92,3 مليون دولار) من إجمالي مخصصاته لدعم المساواة بين الجنسين، متجاوزاً بذلك هدفه التمويلي المتمثلين في تخصيص بين 15 في المائة و 30 في المائة للمساواة بين الجنسين (انظر الشكل الخامس). وقد أسهمت عدة عوامل في هذا التقدم الذي أحرزه صندوق بناء السلام، بما في ذلك التزام القيادة العليا، واشترطت تتبع المخصصات التي تركز على المسائل الجنسانية، واتباع منهجية موضوعية بإحكام، والاستثمار في تحليل الصلة بين المسائل الجنسانية والنزاعات وفي قدرات الموظفين في مجالي الرصد والإبلاغ. وفي عام 2021، خصصت مبادرة تعزيز الشؤون الجنسانية والنهوض بالشباب التابعة للصندوق 51,5 مليون دولار لما عدده 38 مشروعاً في 23 بلداً، 19 مشروعاً منها تركز بشكل مكرس على المساواة بين الجنسين، مقارنة بمبلغ 36,6 مليون دولار في عام 2020.

(57) بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

(58) البيانات مستمدة من نظام UN-Info (<https://uninfo.org/>) فيما يتعلق بالإطار التمويلي السنوي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في عام 2021. والبيانات المالية التي تم تتبعها قياساً بمؤشر المساواة بين الجنسين متاحة في 79 خطة عمل مشتركة للأفرقة القطرية، و 23 منها في البلدان المتضررة من النزاعات.

الشكل الخامس

مخصصات صندوق بناء السلام لمشاريع تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، 2015-2021



96 - وتعمل الأمم المتحدة والجهات المانحة على تعميم القياس بمؤشر المساواة بين الجنسين في جميع الصناديق. وفي عام 2021، لم يكن لدى سوى 18 صندوقاً استئمانياً متعدد المانحين (37 في المائة) و 32 برنامجاً مشتركاً (48 في المائة) أهداف مالية تتعلق بالمساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بالمخصصات المالية، خصص 25 صندوقاً استئمانياً متعدد المانحين (51 في المائة) و 47 برنامجاً مشتركاً (71 في المائة) 15 في المائة أو أكثر من مواردها للبرامج التي تتخذ المساواة بين الجنسين هدفاً رئيسياً لها⁽⁵⁹⁾. وبعد جهود الدعوة القوية التي بذلتها القيادات النسائية ومناصرات المساواة بين الجنسين الأفغانيات، يستند الصندوق الاستثماري الخاص من أجل أفغانستان المنشأ حديثاً إلى الممارسات الجيدة الراسخة من حيث التمويل المراعي للمنظور الجنساني. ويشترط الصندوق أن تلتزم جميع الكيانات بتخصيص

(59) استناداً إلى استقصاء أجرته مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وردت بشأنها ردود من 70 في المائة من 164 من صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات العاملة خلال الفترة 2020-2021.

ما لا يقل عن 15 في المائة من ميزانياتها للمساواة بين الجنسين. وخصص الصندوق، منذ إنشائه، أكثر من 50 في المائة من تمويله للمشاريع التي تتخذ المساواة بين الجنسين هدفا رئيسيا أو هاما لها.

97 - وفي عام 2021، وافق الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ على 256,9 مليون دولار للمشاريع التي تمثل للمؤشر بين الجنسين الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، مما يشير إلى أن نوع الجنس كان من بين الاعتبارات التي روعيت في تصميم البرامج. وخصصت صناديق التمويل الجماعي القطرية 707 ملايين دولار للمشاريع التي تتضمن عناصر قوية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما يغطي 20 عملية قطرية. وعلى الرغم من هذه التطورات، ففي الوقت الحالي، تقتصر آليات التمويل معا إلى معايير تقيس تمويل المساواة بين الجنسين. ومن ثم، فإن ما تحقق مؤخرا من تحديد لأولويات التمويل وزيادة فيه أمران يُحتمل أنهما ناتجان عن الالتزام الذي أبدته الإدارة العليا الحالية، ولكنهما لم ينعكسا بعد في الالتزامات المؤسسية، ذلك الانعكاس الذي من شأنه أن يكفل مزيدا من الاتساق.

98 - ونرحب بزيادة الجهات المانحة ما تقدمه من دعم لآليات التمويل المكرس، مثل صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني. فقد حشد الصندوق، منذ بدئه في عام 2016، أكثر من 100 مليون دولار وقدم الدعم لأكثر من 600 منظمة مجتمع مدني نسائية محلية في البيئات المتضررة من النزاعات وفي سياقات العمل الإنساني، تلقى نصفها تقريبا تمويلا من خلال الأمم المتحدة لأول مرة. وقد وصل الصندوق إلى ما يقرب من 17 مليون شخص في 28 بلدا في جميع أنحاء العالم، وقد أثبت قدرته على التصدي للآزمات، الجديدة منها والناشئة⁽⁶⁰⁾. والصندوق يتفرد بكونه يتيح تمويلا مؤسسيا بالغ الأهمية لمنظمات المجتمع المدني النسائية من أجل حماية وجودها وتعزيز قدراتها ومساعدتها على التكيف مع التحديات المتغيرة. وحتى الآن، نجحت 58 منظمة نسائية محلية في 18 بلدا في الاحتفاظ بموظفيها بفضل ما تلقت من تمويل أساسي لمواصلة عملها الحاسم.

99 - ومن غير الواضح إلى أي مدى يصل التمويل من الآليات الأخرى إلى المنظمات المحلية المعنية ببناء السلام وتلك التي تقودها نساء وشبكات هذه المنظمات. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لتتبع هذا الأمر بشكل أفضل في جميع آليات التمويل. ويجري حاليا استعراض المبادئ التوجيهية لآليات التمويل الجماعي القطرية لتحسين إمكانية وصول المنظمات المحلية التي تقودها نساء إلى هذه الآليات وتعزيز مشاركة المنظمات النسائية في ترتيبات الحوكمة، بما في ذلك المجالس الاستشارية ولجان استعراض المشاريع.

خامسا - عمل مجلس الأمن

100 - في عام 2021، تضمنت 69 في المائة من قرارات مجلس الأمن إشارات إلى المرأة والسلام والأمن، أي بزيادة بخمس نقاط مئوية عما كان عليه الأمر في عام 2020⁽⁶¹⁾. وكانت تقريبا جميع القرارات التي لم تتضمن مثل هذه الصياغة عبارة عن تمديدات تقنية موجزة. وتقرن هذه النسبة بنسبة 51 في المائة

(60) انظر: <https://wphfund.org>.

(61) أدرجت مثل هذه الإشارات في 63,16 في المائة من القرارات و 83,33 في المائة من البيانات الرئاسية.

في عام 2016، وهو العام الأول الذي دعت فيه البلدان نساء من المجتمع المدني إلى اجتماعات قطرية مخصصة، والعام الذي بدأ فيه فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن في عقد اجتماعاته.

101 - وقدم عدد أكبر وغير مسبوق من النساء إحاطات لمجلس الأمن، حيث دعت 62 امرأة من المجتمع المدني لتقديم إحاطات للمجلس في عام 2021. وعلى سبيل المقارنة، قدمت 25 امرأة فقط من المجتمع المدني إحاطة إلى مجلس الأمن بين عامي 2000 و 2015، وكان أكبر عدد من النساء الممثلات للمجتمع المدني في عام واحد هو أربعة نساء. وتحقق رقم قياسي آخر في النسبة المئوية للنساء المدعوات بموجب المادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، والتي تشمل أيضاً مقدمي الإحاطات من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والفئات الأخرى. وفي عام 2021، شكلت النساء 44 في المائة من مقدمي الإحاطات الذين دعاهم مجلس الأمن، وعددهم 354 شخصا. وعادة ما تكون المرأة ممثلة تمثيلاً زائداً بين مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني وممثلة تمثيلاً ناقصاً بين مقدمي الإحاطات من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

102 - ومن التطورات الهامة التي ساهمت في هذه الاتجاهات، في الفترة بين أيلول/سبتمبر 2021 وتموز/يوليه 2022، كون كل عضو منتخب في المجلس قد وقع تعهداً بإعطاء الأولوية للمرأة والسلام والأمن خلال رئاسته التتأوية. وقد قادت تلك المبادرة الرئاسات المتعاقبة لأيرلندا وكينيا والمكسيك. وانضم إلى المبادرة كل عضو انتخب بعدهم، إلى جانب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في نيسان/أبريل 2022، وفرنسا في أيلول/سبتمبر 2022. وشملت تعهدات أولئك الأعضاء إبراز الخطة بقدر أكبر في برامج عملهم عند توليهم الرئاسة، وتعزيز مشاركة المرأة في اجتماعات المجلس، واتخاذ تدابير محددة لمنع الأعمال الانتقامية ضدها، ومطالبة مقدمي الإحاطات من الأمم المتحدة بإدراج التحليل الجنساني في بياناتهم، مع إيلاء اهتمام خاص لتوصيات فريق الخبراء غير الرسمي أو توصيات النساء من المجتمع المدني، وعقد لقاءات لوسائل الإعلام مشتركة بشأن هذه القضايا. وخلال هذه الفترة، عقدت أربع مناقشات مفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن وكُرست عدة اجتماعات قطرية مخصصة للقضايا الجنسانية.

103 - وفي قرارات مجلس الأمن، أصبحت الصياغة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أكثر تفصيلاً وتحديدًا وعادت تغطي المزيد من المجالات، وهو تطور تهيأ بفضل زيادة إدماج قضايا المرأة والسلام والأمن في التقارير الدورية المقدمة إلى المجلس⁽⁶²⁾. فعلى سبيل المثال، كثيرا ما يدعو المجلس الآن إلى تخصيص حصص وأهداف تتعلق بالمرأة، ويطلب أحيانا صراحة ضم خبراء في المسائل الجنسانية في فريق رصد لجان الجزاءات وتضمين تقاريرها تحليلاً جنسانياً. وفي بعض الحالات، يطلب المجلس من أطراف النزاع الاتفاق على خطة عمل، ضمن إطار زمني محدد، لضمان مشاركة المرأة، كما هو الحال في مفاوضات السلام في قبرص، أو يستخدم صياغة أمة بدرجة أكبر، من قبيل المطالبة بمشاركة المرأة الكاملة والمتكافئة والهادفة

(62) في عام 2021، تضمنت جميع التقارير الخمسة والثلاثين المقدمة من البعثات السياسية الخاصة و 29 تقريراً من أصل 30 تقريراً أعدتها إدارة عمليات السلام صياغة ذات صلة بالموضوع. ويقاس التحسن أيضاً بزيادة استخدام الصياغة التي احتوت على معلومات أو بيانات جنسانية (31,8 في المائة من الفقرات مقارنة بـ 25,3 في المائة في عام 2020 في التقارير التي أعدتها إدارة عمليات السلام و 16,3 في المائة من الفقرات مقارنة بـ 11,9 في المائة في عام 2019 للتقارير التي أعدتها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام). وينعكس ذلك أيضاً في عدد التقارير التي تضمنت توصيات محددة تتعلق بالمرأة والسلام والأمن: أكثر من 90 في المائة مقارنة بأكثر من 60 في المائة قبل بضع سنوات فقط.

في أي محادثات سلام في اليمن. وفي مداولات المجلس، يثير نصف أعضاء المجلس على الأقل قضايا المرأة والسلام والأمن في معظم المناقشات، وفي بعض الأحيان، يثيرها جميع أعضاء المجلس تقريبا.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

104 - يركز هذا التقرير بشكل خاص على التزامنا بتعزيز دعم المجتمع الدولي للمدافعات عن حقوق الإنسان وبإنيات السلام والنساء أعضاء المجتمع المدني، بما في ذلك في حالات النزاع. فهن، كل يوم، في الخط الأمامي للكفاح من أجل النهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ويجب أن نفعل المزيد لحمايتهن. وستتخذ الأمم المتحدة خطوات فعالة لمعالجة النتائج الوارد ذكرها في التقرير ودعم المدافعات عن حقوق الإنسان. وقد طلبت من الكيانات ذات الصلة أن تقوم بما يلي:

(أ) ستعزز جميع الكيانات والإدارات ذات الصلة استجاباتها للحالات التي يكون فيها الأفراد معرضين للخطر أو تعرضوا لأعمال انتقامية. وسيشمل ذلك تحسين التنسيق والبروتوكولات، والتنسيق الوثيق مع الأفراد المتضررين ومنظماتهم وشبكاتهم، وتعزيز القدرات والموارد تحت قيادة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وأكرر ندائي إلى العمل بشأن حقوق الإنسان، الذي يُطلب فيه إلى المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ورؤساء عمليات السلام إقامة شراكات مع مختلف منظمات المجتمع المدني والتشاور بانتظام معها، والعمل مع البلدان المضيفة للإسهام في تهيئة بيئة آمنة ومؤاتية للمنظمات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان. وأتوقع من قيادة عمليات السلام والأفرقة القطرية أن تطلعني سنويا على آخر المستجدات بشأن ما تتخذه من تدابير في هذا الصدد؛

(ب) إن حماية المدافعات عن حقوق الإنسان مسؤولية أخلاقية جماعية. وستدعم القيادة العليا للأمم المتحدة بانيات السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان، بما يتمشى وولاية كل من الفئتين، وستدافع عن حقوقهن بالنيابة عنهم، بما في ذلك من خلال التصدي للخطاب العنيف وإثارة حالات فردية تتعلق بالمضايقة أو الاحتجاز التعسفي مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، حسب الاقتضاء. ولا يمكن المبالغة في أهمية توفير دعم سياسي متسق وصريح للمدافعات عن حقوق الإنسان ولما يقمن به من عمل. ويكون الدعم السياسي أكثر فعالية عندما يأتي من الكثير من الجهات الفاعلة المختلفة ذات المواقف المتساوقة: من مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان حتى قادة الأمم المتحدة، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وعمليات السلام، والمنظمات الإقليمية، والسفارات في البلدان المتضررة من النزاعات؛

(ج) ستكفل الكيانات والإدارات ذات الصلة التفاني في متابعة الحالات الفردية عند الاقتضاء، ليس فقط من أجل توفير الدعم الكافي للأفراد المعنيين، ولكن أيضا لتعزيز المساءلة؛

(د) الأمر الأهم هو أن منظومة الأمم المتحدة ستتخذ خطوات لضمان عدم استخدام الخطر الذي تواجهه المدافعات عن حقوق الإنسان أبدا كذريعة لاستبعادهن، وهي تحت شركاءها على أن يحذوا حذوها، لأن الاستبعاد يجعلهن أقل أمنا ولأن حقهن في المشاركة والتعبير عن آرائهن المستقلة لا ينبغي أن يكون قابلا للتفاوض.

105 - وأوجه أيضا النداءات إلى العمل التالية:

(أ) أحث الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على استخدام جميع المنتديات، بما فيها مجلس الأمن، للإبلاغ المنتظم عن الخطوات الرامية إلى تحسين البيئة المؤاتية للمدافعات عن حقوق

الإنسان، وتقديم الدعم المادي والسياسي لعمالهن ومنظماتهن، ومنع التهديدات أو الأعمال الانتقامية المحددة ضدهن والتصدي لها. وينبغي أن يشمل ذلك إلغاء القوانين التي تقيد أو تجرّم حياتهن أو عملهن، وسن تشريعات تحمي حقوق المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات في مجال السلام بما يتمشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير للتجديد بالموافقة على طلبات اللجوء أو إعادة التوطين المؤقت أو الحصول على وضع الحماية التي تقدم هرباً من الاضطهاد القائم على نوع الجنس وتيسير تلك الموافقة، وأن تولي الاعتبار الواجب للاحتياجات القانونية والمالية الطويلة الأجل للمدافعات عن حقوق الإنسان في المنفى؛

(ب) **أشجع أعضاء مجلس الأمن على النظر في تكليف عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وآليات الرصد المرتبطة بلجان الجزاءات برصد المخاطر والهجمات والأعمال الانتقامية ضد جميع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام وبانياته والتصدي لتلك المخاطر والهجمات والأعمال.**

106 - وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، اقترحت خمسة أهداف طموحة للعقد المقبل، وأعترفت إبقاء الأمم المتحدة مركزة في ذلك الاتجاه. وأحثّ شركاء المنظمة على أن يحذوا حذوها. وحتى الآن، نحن في تراجع. فقد ارتفع الإنفاق العسكري، وانخفض تمويل المنظمات النسائية والنسبة المئوية للنساء في مفاوضات السلام، أما العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان فهو في ازدياد. وقد أصدرت توصيات لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ومجلس الأمن في تقريره لعام 2019 (S/2019/800، الفقرات 120-122). ولا تزال هذه التوصيات، كما كانت دائماً، وثيقة الصلة بالموضوع. فدعونا نتخذ الإجراءات التالية لعكس الاتجاهات السلبية والوفاء بالتزاماتنا بشأن المرأة والسلام والأمن:

(أ) **الإصرار على مشاركة المرأة مشاركة هادفة في جميع عمليات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام** - وسيكون حق المرأة في المشاركة محورياً في الخطة الجديدة للسلام. وقد دعت مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، التي تضم 65 دولة عضواً، جميع عمليات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة إلى أن تتطلب مشاركة المرأة الكاملة والمتكافئة والهادفة وأن تكفل ذلك. وسيركز تقرير العام المقبل عن المرأة والسلام والأمن على هذا الهدف، وسيضمن تحليلاً للبيانات المتعلقة بالاتجاهات في جميع عمليات السلام، وسيستعرض بالتفصيل جميع الجهود التي تبذلها مؤخرًا لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، من الحوافز حتى الأهداف والحصص، وتدابير الاختيار الشاملة للجميع، والوفود المستقلة، وغير ذلك من التدابير ذات الصلة. وحيثما تستبعد الوفود المرأة تماماً أو تحصرها في أدوار غير رسمية أو استشارية، ينبغي لأفرقة الوساطة التابعة للأمم المتحدة والمبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين أن يصرّوا على مشاركة المرأة المباشرة والرسمية وأن يتخذوا خطوات محددة لتيسير مشاركتها الهادفة وتأثيرها على نتائج أي عملية معينة؛

(ب) **رفض الارتفاع المستمر في الإنفاق العسكري** - ستعزز كيانات الأمم المتحدة شراكاتها مع منظمات المجتمع المدني لبذل جهود الدعوة لدى الحكومات والبرلمانيين فيما يتعلق بتخفيض الإنفاق العسكري وإعادة تخصيص الموارد. وسيشمل ذلك برامج لتعزيز إشراف المواطنين على الميزنة العسكرية وتقوية الدعوة والتوجيه بشأن الفرص المتاحة لإجراء استعراضات للإنفاق العام في قطاع الأمن تراعي الاعتبارات الجنسانية؛

(ج) عكس اتجاه العجز التمويلي للمساواة بين الجنسين وتعزيز وحماية حقوق الإنسان المكفولة للنساء والفتيات في البلدان المتضررة من النزاعات - وستدعو كيانات الأمم المتحدة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين إلى كفالة أن تحدد مؤتمرات المانحين وغيرها من عمليات تخصيص الموارد أهدافا لمعالجة العجز التمويلي وعدم كفاية نوعية الموارد المتاحة لهذه الخطة. وستشمل تلك الأهداف سبلا لزيادة مستويات التمويل الموجهة إلى المنظمات النسائية بخمسة أضعاف وتعزيز التنسيق بين الجهات المانحة. وأتوقع من منظومة الأمم المتحدة أن تتسق تطبيق مؤشرات المساواة بين الجنسين وأن تضع أهدافا مالية لكل كيان، على مستوى الأفرقة القطرية، وفي آليات التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات؛

(د) الاستثمار في البيانات العالية الجودة - يرتبط النهوض بالمرأة والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بجودة المعارف والبيانات وإمكانية الوصول إليها واستخدامها. ونحن بحاجة إلى استثمار أقوى بكثير في الرصد والتقييم مع التركيز الجنساني في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والأفرقة القطرية في البيئات المتضررة من الأزمات وفي تعزيز القدرة الوطنية على إنتاج البيانات واستخدامها في الدول الهشة. وكجزء من استراتيجيتي لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان، ستقوم الأمم المتحدة بتعزيز ورعاية الشراكات مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لمواصلة سد الفجوات في البيانات بين الجنسين وتعزيز استخدام البيانات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.